القليل في السماع في التقعيد النحوي

(مفهومه، ومصطلحاته، ومجالاته)

(دراسة تحليلية)

إعداد الباحثة

أروى حمـــود الصائـــغ

باحثة في مرحلة الدكتوراه

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعيـة

جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

القليل في السماع في التقعيد النحوي (مفهومه، ومصطلحاته، ومجالاته) - دراسة تحليلية

أروى بنت حمود الصائغ

قسم اللغة العربية، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: arwa.has٩٩@gmail.com

الملخص:

عنوان البحث (القليل في السماع في التقعيد النحوي)، ويتألف من خمسة مباحث، الأول والثاني: فيما يتعلق بمفهوم (القليل) والمصطلحات التي يعبر بها عنه، والثالث: في تفاوت مستويات (القليل)، والرابع: في تنوع المقصود بالوصف بـ (القليل)، والخامس في مجالات المحكوم عليه بـ (القليل).

ويهدف البحث إلى تحديد المفهوم الدقيق لكل مصطلح من مصطلحات القلة، وتحديد مستويات القلة في السماع، والتوفيق بين آراء النحويين في التراث، وفي الدراسات المعاصرة.

في المبحث الأول ارتكزت الدراسة على تبيان مفهوم (القليل) في التراث النحوي والدراسات المعاصرة، وفي المبحث الثاني: ذُكِرت المصطلحات المعبرة عن مفهوم (القليل)، والفرق بينها، والجذر اللغوي لكل مصطلح وتأثيره على المعنى الاصطلاحي المعتبر عند النحويين، وفي المبحث الثالث: تطرق البحث إلى تفاوت مستويات (القليل)، وانتهى بوضع مقاربة لنسبة كل مرتبة في مجالات المسموع القليل، وفي المبحث الرابع: اتجهت الدراسة إلى المقصود بـ (القليل) فتارة يكون الوصف للمسموع نفسه، وتارة يتجه الوصف إلى المتكلمين، وفي المبحث الخامس: حددت مجالات المحكوم عليه بـ (القليل)، وهي المصادر المستند عليها في التقعيد النحوي (القرآن الكريم –والحديث الشريف– وكلام العرب النثري والشعري).

ومن نتائج هذا البحث: تسمح النحويين في التعبير عن مفهوم (القليل) فيعبرون عنه بمصطلحات شاعت في مرتبة أخرى من المسموع كقولهم: (نزر، أو يسير، أو لم يكثر) ويخلطون بين المصطلحات، ففي مسموع واحد عن العرب يقابلك مرتبتين أو أكثر في تعبير النحويين عنه، أي: أن كلمتهم لم تتفق

حول مصطلحات القلة، مما يصعب معه وضع معيار أو ضابط يعرف به نسبة القليل، أو مراتبه إليه، ومما توصلت إليه الدراسة تباين القبائل العربية في نسبة المسموع فما يكون قليلا في لغة قد يكون كثيرا في أخرى، ويحدد هذه النسبة القيود التي استعملها النحويون في وصف المسموع.

الكلمات المفتاحية: مراتب المسموع، القليل، النزر، العرب، التقعيد.

.

The Little Auditory in Normative Grammar (The Concept, Terminology & Areas) An Analytical Study

By: Arwa Bint Hemoud Al- Sayegh
A PhD researcher- Linguistics Program- Department of Arabic Language
Faculty Arabic Language and Social Studies -Qassim University

Abstract

The present research is entitled "The Little Auditory in Normative Grammar" and it includes five research investigations. The first and second investigations are dedicated to clarifying the concept of the "Little" and the utilized terminology to express it. The third investigation handles the varied standards of the "Little". The fourth investigation displays the diversity of what is meant by the description. Whereas the fifth investigation revolves around the areas of what is recognized as the "Little". Hence, this research aims at finding the precise concept of each term related to the "Little", specifying the standards of auditory, reconciling the views of grammarians in heritage and in the contemporary studies. In the first research investigation, the study concentrates on displaying the concept of the "Little" in the heritage of grammar and contemporary studies. The second investigation demonstrates the terms expressing the concept of the "Little", the differences between them, the linguistic root of every term and its impact on the idiomatic meaning identified by the grammarians. The third investigation traces the varies standards of the "Little" and it ended by developing an approach to the percentage of each rank in the areas of the "Little" auditory. In the fourth investigation, the study discusses what is meant by the "Little", sometimes the description means what is heard but in other times the description means the speakers themselves. In the fifth investigation, the research has specified the areas of what is recognized as the "Little" and constitutes the identified sources of normative grammar (the Holy Qur'an, the noble Hadith, prose, and poetic words of the Arabs). By the end of the research, the researcher has summed up the findings. For example, the grammarians have been allowed to express the concept of the "Little" so that they have utilized common terms which have been used in another rank of auditory such as the words "sparse, little, not more". They also confuse terms. For instance, in one audible for the Arabs, one would meet two ranks or more which the grammarians use to express such audible. Hence, thy have not agreed about the terms of the "Little". Therefore, it becomes difficult to establish a criteria or discipline to indicate the percentage of the "Little" or its rank. In addition, the research has found out that the Arab tribes varied in specifying the amount of the "Little" since what could be perceived as "little" in a certain language might be much in another. This percentage is specified by the restrictions laid by the grammarians in their description of the audible.

Key words: standards of the audible, the little, sparse, the Arabs, normative grammar.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمـــة

يعد السماع من أهم الأصول التي يستند إليها التقعيد في النحو العربي، وتتفاوت مراتب المسموع عن العرب، فتارة يكون غالبًا، وتارة يكون كثيرًا جدا، وتارة يكون كثيرًا، وهو في هذه المراتب عمدة التقعيد؛ إذ اتفق النحويون على الاستشهاد به، والقياس عليه.

ويقابل هذه مجيء السماع قليلا، وقلة المسموع تتفاوت، فتارة يكون قليلا وحسب، وتارة أخرى يكون قليلا جدا، وقد يكون نادرًا، أو نادرًا جدا، وهنا تكون مرتبته في التقعيد تقل عن مرتبة الكثير؛ إذ قد يحتج به إذا لم يكن له معارض، وقد يُطَّرَح إذا كان مخالفًا للكثير المسموع عن العرب.

ومع أهمية ضبط مفهوم (القلة) وتحديدها إلا أن الدراسات النظرية النحوية الحديثة لم تُعْنَ عناية كبيرة في التحديد الدقيق لهذا المفهوم، فثمة دراسات تناولت هذا المفهوم بشيء من الاختصار.

الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات سابقة تناولت موضوع (السماع) و ما يتعلق به من مصطلحات و مسائل نحوية ولغوية، غير أنه يصعب الخروج منها بصورة واضحة حول مراتب المسموع (القليل)، فمنها ما عُني بدراسة زاوية معينة من المسموع كالقليل أو الكثير، ومنها ما يكتفي بالعرض دون التحليل.

وثمة دراسات تتقاطع مع موضوع بحثنا هذا لكنها لا تغني عنه، وهي:

- **دراسات عُنيت بالسماع في النحو العربي:**

١-السماع والقياس، (تيمور، ١٩٥٥م).

لم يُنَظِّر المؤلف لمراتب السماع، بل يذكر بعض الأحكام التي حكم عليها بالقلة أو الندرة، ولم يفصل القول في مواقف النحويين في مسائل السماع والقياس، ووجه عنايته للمثال قبل التنظير، بل إنه لم يوضح مناهج التعامل مع المسموع ومراتبه؛ إذ عناية المؤلف اتجهت لجمع

المادة العلمية دون تحليلها، وبهذا فهو يخالف منهج هذه الدراسة.

٢-السماع اللغوي، (العبدي،١٩٩٧م).

عني البحث بالتتبع التاريخي لظاهرة السماع من حيث النشأة، والتأسيس، والمصادر، والضوابط، وتعيين القبائل التي يصح الاستشهاد بها، وكان عمدة الباحث دراسة مخطوطة الفارابي في السماع اللغوي، وبذلك اختلف عن موضوع البحث الذي يتجه إلى مرتبة (القليل) وما يتعلق به.

٣-السماع في الدرس اللغوي، (النهاري، ٢٠١٠م).

أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة وموضوع البحث:

اقتصر في جانب منه على تناول علاقة السماع بالقياس من خلال المطرد والشاذ، وعرج على أقسام السماع واختزلها في المطرد والشاذ، ويختلف عن موضوع هذه الدراسة بأنه اقتصر على دراسة نماذج مما حكم عليها بالشذوذ أو الاطراد وعلاقتها بالقياس.

٤-السماع بين البصريين والكوفيين، (كنتاوي، ٢٠١١م).

أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة وموضوع البحث:

عُني بضبط مفهوم السماع وما يتعلق به من مصطلحات لسانية حديثة ومناهج المدرستين في التعامل مع مصطلح السماع، وعليه فهو يختلف عن موضوع هذه الدراسة من حيث إنه لا يدرس مصطلح (السماع)، بل سيعني بمراتب المسموع (القليل) مفهومها ومجالاتها.

٥- حقيقة السماع ومراحل تقعيد اللغة، (شويحط، خريسات، ٢٠١٧م).

تحدث عن مفهوم السماع، ونشأته، والصفات المنشودة في المسموع منه، والفرق بين السماع والرواية، ولم يفصل في مراتب المسموع القليل.

وبذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تسعى للتحديد الدقيق لمفهوم

(القلة) بجميع مراتبه في النحو العربي، وتبيان المصطلحات التي عبَّر بها النحويون عن مراتب (القليل)، فهي ستتبع هذه المصطلحات في المدونات النحوية في التراث النحوي، وفي الدراسات المعاصرة، وتخضعها للتحليل والدراسة للخروج بمفهوم محدد لكل مرتبة لدى النحويين على اختلاف مناهجهم، ومقارنة ذلك بالموقف المعاصر من مفهوم هذه المراتب، كما أنها ستتبع المجالات التي حكم النحويون فيها بالقلة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون دراسة المصطلحات بشكل تنازلي فاستفتحت بمرتبة (القليل)، وتلاها الأقل منه وهو (اليسير) ثم (النزر) ثم ألفاظ أخرى اصطلح النحويون بالتعبير فيها عن القلة.

وبعض النحويين يتسمح في العبارة فيطلق على القليل (نادر)، وقد استبعدت دراسة النادر وما ينطوي تحته كالعزيز، أو ما يقاربه كالشاذ؛ لأن النادر والشاذ مصطلحان مستقلان لهما اعتبار مختلف عن القليل عند النحويين.

وقد جعلت البحث في تمهيد وخمسة مباحث، على النحو التالي:

التمهيد: السماع في النحو العربي ومراتبه

المبحث الأول: مفهوم (القليل)

المبحث الثاني المصطلحات المعبر بها عن (القليل)

المبحث الثالث: تفاوت مستويات (القليل)

المبحث الرابع: تنوع المقصود بالوصف بـ (القليل)

المبحث الخامس: مجالات المحكوم عليه بـ (القلة)

وختمت الدراسة بخاتمة فيها بيان أهم النتائج، وبعدها قائمة المصادر والمراجع.

وأسأل الله التوفيق.

التمهيد

السماع في النحو العربي ومراتبه

أولا: تعريف السماع ومصادره

مفهوم السماع:

إن السماع الذي استند عليه النحويون في استقراء المادة اللغوية نوعان: الأول السماع المباشر عن العرب، إما بأخذ الكلام من أفواه العرب مباشرة، وهذا الذي لا كلام فيه إذا كان الناقل ثقة، وتحقق فيه ضابط السماع، كقول سيبويه: "ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجلين من العرب عربيين"(١).

وإما أن يكون النقل بواسطة أي: ينقل العالم عن العرب ما سمعه من ناقل آخر سمع مباشرة، كقول سيبويه: "وهذه حججٌ سمعتْ من العرب وممّن يوثق به، يزعمُ أنه سمعها من العرب"(٢)، وقوله: "قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس"(٣).

والنوع الثاني من السماع: هو ما يمكن أن نطلق عليه نقل أو رواية، وذلك إذا كان العالم ينقل سماعا ألفاه في مدونة، أو نُقل إليه بطريق غير مباشر عن العرب، كقول ابن جني عن المازني: "قال أبو عثمان: وسمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت في شعر العرب"(٤)، والنوع الأول أقوى في الاحتجاج.

وعرفه أبو علي المكارم بأنه "الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"(٥)، وهذا

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٧.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥٥.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٢٦.

(٤) المنصف: ٢٨٦.

(٥) أصول التفكير النحوي: ٣٣.

التعريف يصدق على النوع الأول من السماع، أما السماع في المتأخرين فلا يمكن القول بأنه الأخذ المباشر، ويصح القول بأنه رواية، أو نقل كما سماه الأنباري فقال في تعريفه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"(١).

وكذلك لا يتحقق في تعريف الأنباري مفهوم السماع؛ إذ يصح إطلاق السماع على القليل والكثير، وبذلك تكونت مراتب المسموع في القليل والكثير، وإنما يصح أن يقال فيه: (المسموع القابل للقياس).

ويمكن القول بأن السماع هو: مدونة متعددة المصادر يتكئ عليها النحويون في رصد الظواهر النحوية، والإفادة منها في تقعيد القواعد، واستنباط الأحكام.

ويقصد بالمدونة هي كل ما حوى المسموع من القرآن، والسنة وكلام العرب.

وعرفه محمد الحلواني بأنه: "عملية صعبة فهو مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات، وتنتهي بالكشف عن القواعد، ويقوم بين البدء والانتهاء التصنيف، والتقسيم، والاستقراء"(٢).

والسماع هو قطب الرحى الذي يقوم عليه التقعيد في الدرسين النحوي والصرفي؛ إذ بقية الأصول النحوية من قياس، وإجماع، واستصحاب مبنيةٌ على السماع، فلا قياس إلا على سماعٍ، ولا إجماع في حكم نحوي أو صرفي إلا إذا كان مبنيًّا على سماع، أو على قياس معتمد على سماع، ولا استصحاب لحكم إلا إذا كان كذلك.

وهذا ما جعل النحويين يولون السماع عنايةً فائقةً بتحصيله أولا، ثم تصنيفه وفق قبائل الناطقين به من العرب، ثم ترتيبه من حيث الكثرة والقلة؛ ليتسنى لهم بذلك الاحتجاج به في بناء الأحكام النحوية والصرفية، أو تأويله، أو حفظه دون بناء حكم معياري عليه، وهذه الأمور الثلاثة

(١) لمع الأدلة: ٨١.

(٢) أصول النحو العربي للحلواني: ١٥-١٦.

مبنية على معيارَيْ (كثرة المسموع) بجميع تدرجاتها، و(قلة المسموع) بجميع تدرجاتها.

فأما مراتب الكثرة فهي عند النحويين ثلاث مراتب (المطرد، والغالب، والكثير)، وبين هذه المراتب مصطلحات أخرى عبر بها النحويون عن الكثير كـ (الشائع، والفاشي، والواسع، والعام، والجمهور، والمنتشر، والمستفيض).

ومراتب القلة وهي: (القليل، واليسير، والنزر)، ومراتب النادر وهي: (النادر، والعزيز)، ويلحق بمراتب القليل مرتبتان مستقلتان وهما: (الشاذ، والضرورة).

ولكل مرتبة من مراتب المسموع دلالة مختلفة، عكست أثرها في التقعيد النحوي بين قبول المسموع أو رده، أو توجيهه بناء على صيغ تقويمية مصطلح عليها.

المبحث الأول: مفهوم (القليل)

قال ابن فارس عن أصل المادة: "(قلّ) القاف واللام أصلان صحيحان، يدل أحدهما على نَزَارَة الشيء، والآخر على خلاف الاستقرار، وهو الانزعاج"(١).

وعند الخليل: "قَلَّ الشيء، فهو قليلٌ، ورجلٌ قَلِيلٌ: صغير الجثة، والقُلُّ: القَلِيلُ، والقُلالُ: القَليلُ أيضًا. والقُلّة والقِلَّةُ لغتان"(٢).

وفي الحديث: "إِنَّ الرِّبَا وَإِنْ كَثُرَ فَإِنَّ عَاقِبَتَهُ إِلَى قُلٍّ"(٣)، والمقصود بالقُلّ في الحديث: هو محق بركة المال، فهو وإن زاد العدد إلا أنه سيؤول إلى النقص، وذلك النقص نوعان: الحسي في العدد أي أن الكثرة ستتحول إلى العدد القليل، والثاني: وهو معنوي في اضمحلال أجره في الآخرة(٤).

ونقل ابن جني عن أبي زيد: "وقد اسْتَقْلَلْتُ الشيء جعلته قليلا، وأَقْلَلْته صادفته كذلك. وقَالَلْت له الماء مقَالَةً إذا خفت العطش، فأَقْلَلْت له"(٥).

وجمعه: "قَلِيلون، وأَقِلَّاءُ، وقُلُلٌ، وقُلُلون، يكون ذلك في قلة العدد، ودقة الجثة"(٦).

"وقد يعبر بالقلة عن العدم فيقال: قليل الخير أي: لا يكاد يفعله"(٧)، وإلى هذا المعنى ذهب ابن الأثير في قوله: "وهذا اللفظ يستعمل في نفي أصل الشيء كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٨٨]"(٨).

---

(١) مقاييس اللغة: ٥/ ٣، مادة: (قلّ).

(٢) العين: ٥/ ٢٥، مادة: (قلّ).

(٣) مسند ابن أبي شيبة: ١/ ٢٠٧.

(٤) ينظر: فتح الباري: ٤/ ٣١٦.

(٥) المخصص: ٤/ ٤٤.

(٦) المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ١٣٠، مادة: (قلل).

(٧) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٢/ ٥١٤.

(٨) لسان العرب: ١١/ ٥٦٣، مادة: (قلل).

وقال الكفوي (ت:١٠٩٤هـ):"يجوز أن تكون المبالغة في القلة كناية عن العدم بناءً على أن القليل إذا بولغ فيه، يستتبعه (العدم)"[١].

هذا معناه في اللغة، فالمعنى اللغوي الأول: هو ما أشار إليه ابن فارس في أصل المادة في النسبة العددية، أي: القليل في العدد في مقابل الكثير.

والمعنى الثاني: وهو العدم، فالقليل قد يطلق على المعدوم في أسلوب مخصوص.

وهذان المعنيان لـ (القليل) ذكرهما سيبويه، فقد نصَّ على المعنى العددي، إذْ ذكر أنّ (القليل) ضد (الكثير)، فقال: "الكثير نحو من العظيم في المعنى إلا أن هذا في العدد"[٢].

وذكر معنى النفي -والنفي عدمٌ- في قوله في التمثيل للاستثناء المنفي: "أَقَلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ؛ لأنه صار في معنى: ما أحدٌ فيها إلا زيدٌ"[٣]، فاستعمل لفظ القلّة بمعنى النفي، وقد علَّل ابن السراج ذلك بقوله عن (أَقَلّ) في مثال سيبويه: "وقد وضعته العرب موضع (ما)؛ لأن أقربَ شيء إلى المنفي القليلُ، كما أن أبعدَ شيء منه الكثيرُ"[٤].

ونص العكبري على الشبه بين التقليل والنفي، فقال: "التقليل كالنفي، ولذلك استعملوا (أقل) بمعنى النفي كقولهم: أَقَلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ، أي: ما رجلٌ"[٥].

وأما في الاصطلاح النحوي: فإن مصطلح (القلة)، و(القليل) ورد عند النحويين بمنزلة قريبة من (الكثير) من حيث كثرة ذكره في التقعيد النحوي، إلا أنه يختلف عن الكثير بمعيار قبوليته، فالكثير يغلب فيه القبول والتأييد، أما القليل فالغالب أنهم لا يبنون عليه، إلا أنه اكتسب مكانته

(١) الكليات: ٧٣٢.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٠.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣١٤.

(٤) الأصول: ٢/ ١٦٨.

(٥) اللباب: ١/ ٣٦١.

عند النحويين من حيث إنه داخل في دائرة السماع.

ومع كثرة تداوله في تقعيد النحويين إلا أنه ليس له لديهم حدٌّ جامعٌ مانعٌ، لكن القاسم المشترك في استعمال النحويين لمصطلح (القليل) هو الدلالة العددية، ومما يدل على أن المراد به عندهم القلّة العددية في المسموع قول أبي البركات الأنباري في تعريف السماع: "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حد الكثرة[١]"، فالقلة المنصوص عليها هنا هي القلة في الشواهد المسموعة في مقابل الكثرة كما في جرّ المصدر المجرد من الإضافة والألف واللام في المفعول له، فهو: "قليل في الكلام، والأكثر فيه النصب، فإذا قلتَ: جئتك إعظامًا لك، فهو أكثر من: جئتك لإعظامٍ لك، وقولك: لإعظامٍ لك قليل"[٢]، أي: قليل في كلامهم، في مقابل الأكثر.

وعرف أبو البركات الأنباري (القليل) بأنه: "ما قلّ في الاستعمال، وضعف في القياس"[٣].

و-أيضًا- يستنبط من إطلاق النحويين مصطلح (جمع القلة) على الجمع الدال على ثلاثة إلى عشرة[٤] أن الوصف بالقلة مرتبط بالعدد، وقد نص أبو حيان على أن العدد المحصور من ثلاثة إلى عشرة قليلٌ بالنسبة إلى ما زاد على العشرة، قال في شرح قول ابن مالك: (كُتِبَ لثلاثٍ خلَوْنَ إلى العشر): "وإنما قال: (خَلَوْنَ إلى العشرِ)؛ لأنه يريد: لثلاثِ ليالٍ خَلَوْنَ، ولأربعِ ليالٍ خَلَوْنَ، وكذا إلى العشر، فالعدد مضاف إلى معدود يراد به القلة؛ إذ من الثلاث إلى العشر هو قليل"[٥].

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

(٢) المقاصد الشافية: ٣/ ٢٨٠.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٧.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٧٨.

(٥) التذييل: ٩/ ٣٥٦.

ويظهر من استعمالهم للمصطلح أن بعض النحويين يجعل كل ما عدا (الكثير، والمطرد، والغالب) قليلا، ولهذا وجدنا القليل لديهم على مراتب، فمنه (القليل)، و(الأقل)، و(القليل جدا)، و(في غاية القلّة)، و(لا يكاد يوجد)، وهذا أشدها توغلا في القلة مع التذكير أن التعبيرات الثلاثة الأخيرة تدل على مرتبة أخرى من مراتب السماع، وهي مرتبة (الندرة).

وهذه الأوصاف إذا كانت لمسموعات مختلفة لا إشكال فيها، لاختلاف عدد المسموع في كل منها، ولهذا يصح أن يقال عن بعضها (قليل)، وبعضها الآخر (قليل جدًا)، وبعض ثالث (لا يكاد يوجد)، لكن الإشكال هو التعبير عن مسموع واحد بأكثر من مصطلح من مصطلحات مراتب السماع مما يشير إلى أن مفهوم (القلة) لم يكن واضح المعالم لدى بعض النحويين، ولهذا وجدنا بعض النحويين يصف المسموع نفسه بثلاث مراتب كقول القيسي (توفي في القرن السادس) عن سيبويه واصفا منهجه في التعامل مع القليل: "وسيبويه -رحمه الله- إذا تكلم في الشواذ في (كتابه) فمن عادته في كثير منها أن يقول: (ربَّ شيءٍ هكذا)، يريد أنه قليل نادر"[(١)]. فهنا استعمل القيسي ثلاثة مصطلحات من مصطلحات مراتب السماع لوصف شيء واحد، وهي (الشذوذ، والقلة، والندرة).

ومثله قول الزجاجي: "إن الشيء إذا اطرّد عليه باب، فصحَّ في القياس، وقام في المعقول، ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل لعلة تلحقه، لم يكن ذلك مُبطلًا للأصل"[(٢)] فجمع بين مصطلحات (القليل)، و(النزر)، و(النادر) لمعنى واحد كما يظهر، لكن يمكن تخريج كلامه على أن مراده بالشذوذ هنا الشذوذ في القياس.

واستعمل ابن مالك لفظ (القليل) وأراد به (الشاذ) في قوله عن نون جمع المذكر

(١) إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٩٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ١١٣.

السالم:"(وقَلّ مَنْ بِكَسْرَةٍ نَطَق)[1]، قال الشاطبي في شرحه: "أراد به أن الذين كسرو هذه النون من العرب قليلٌ، وإنما ذكر قلّة الناطقين بالكسر مع أن قصده قلة المنطوق بالكسر؛ لأنه إذا قلَّ من نطق بالكسر، فقد قلّ الكسر في نفسه، فاستغنى بذكر السبب -وهو قلة الناطقين- عن ذكر المسبب وهو قلة الكسر، وأطلق لفظ القلة ها هنا ومراده به الشذوذ، وغالب استعماله له مرادًا به ما جاء في الكلام قليلا"[2].

وفي هذا قال محمد الحمدان إن هذه الإشارات لا تحدد المعنى الاصطلاحي للقليل، وذلك أن النحويين لم يتفقوا على مذهب واحد في تعاملهم مع القليل[3]، فقد يصنف الشاهد مع (القليل) عند عالم، ويصنف الشاهد نفسه في (النادر) عند عالم آخر، ولعل ذلك من تسمحهم في العبارة.

وثمة ما يمكن أن نستشف منه وجود خلاف في التحديد العددي لـ(القليل)، في كلام العلماء، فقد أورد أبو حيان في (التذييل والتكميل) خلاف النحويين في إعراب قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل:٢-٣]، ويستفاد من خلاف النحويين فيها معرفة مدى صحة الحكم على نصف الشيء بأنه قليل، إذ محصل ما ذكر في إعرابها قولان، وهما:

الأول: أن (القليل) قد يكون نصف الشيء، استنادًا إلى إبدال (نصفه) من (قليلا) في قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا نِّصۡفَهُۥٓ﴾ قال أبو حيان عن مقدار المستثنى بالنسبة إلى المستثنى منه: "واستدل من أجاز إخراج النصف فما دونه بقوله تعالى﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا نِّصۡفَهُۥٓ﴾ فـ(نصفه) عنده بدل من قوله (إلا قليلًا) بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، وكأنه قال: قُم الليل إلا

(١) في الألفية، وهو قوله: وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ. ألفية ابن مالك:١١.

(٢) المقاصد الشافية: ١/ ٢٠٠.

(٣) ينظر: القليل والنادر في الاستعمال عند النحاة: ٢٠.

نصفه، وأطلق القليل على النصف، وليس القليل معلوم القدر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل" وهذا قول ابن خروف.

الثاني: لا يجوز أن يكون نصف الشيء قليلا، وقال بهذا ابن عصفور، حيث قال عن الآية: "ضمير (نصفه) يعود إلى القليل، وهو بدل منه، بدل بعض من كل، وجاز – وإن كان القليل مبهمًا – لأن القليل قد تعين بالعادة والعرف، أي: ما سمي قليلًا في العادة" قال: "ويدل على بطلان أن يكون القليل هو النصف أن النصف ليس بقليل، فمن قام نصف الليل لا يقال له فيه: قام الليل إلا قليلًا.

وقال الأبذي (ت:٨٦٠هـ): "وهذا -يعني قول من استدل بالآية على جواز أن يُستثنى النصف – مردود؛ لأن النصف لا يقال فيه أبدًا: قليل[١].

وإلى هذه المعنى ذهب ابن بطال (ت: ٤٤٩هـ) في الكلام عن الآية، فقال: "التقدير –والله أعلم– أنه منصوب بإضمار فعل، كأنه قال تعالى: قمْ نصفَ الليل إلا قليلا، فعلم –تعالى– أن هذا القليل يختلف الناس في تقديره على قدر أفهامهم وطاقتهم على القيام، فقال: أو انقص من نصف الليل بعد إسقاط ذلك القليل قليلا، أو زد عليه [٢].

وقد اختلف في تحديد (القليل) المراد في هذه الآية في كلام بعض السلف أيضًا: "قال وهب بن منبه: القليل ما دون المعشار والسدس. وقال الكلبي ومقاتل: الثلث، وقيل: ما دون النصف"[٣].

ومجيء مصطلح (القليل) في التراث النحوي دون تحديد جعل مجموعة من الباحثين المعاصرين يضعون تعريفا له بالمعنى الاصطلاحي، منهم وليد عبد الباقي حيث قال: "(القليل):

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٨/ ٢٥٧-٢٦٠.

(٢) شرح صحيح البخاري: ٣/ ١٣٣.

(٣) البحر المحيط: ١٠/ ٣١٢.

هو ما كان لغة لا تقوى قوة الشائع استعمالا، المطرد قياسا، فهي أقل جودة، وشيوعا إلا أن استعمالها مقبول، والقياس عليها وارد إذا ثبت فصاحة القائل به"[١].

وعرفه محمد عبد الدايم بأنه ما ورد على هيئة مفردة، أو حالات قليلة لا تؤول إلى ضابط يحكمها[٢].

ووضع عبد العزيز الراجحي معيارًا لمعرفته، وهو أن (القليل) هو الشيء المستثنى، أما الكثير فلا يكون كذلك[٣].

لكن كل هذه التعريفات ليست محكمة؛ إذ لا تصمد أمام النقد.

وإذا أردنا أن نخلص من كل هذا الإشكال في تحديد مفهوم (القليل)، نقول: إن (القليل) مفهوم عددي نسبي لا يعرف إلا بمقابله (الكثير)، أو (الغالب) كما قال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ): "(القليل): لا حدَّ له في نفسه، وإنما يعرف بالإضافة إلى غيره، ومثله (الكثير)"[٤]، وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ه) أيضًا: "القلة والكثرة أمر إضافي"[٥].

ولهذا حين قال ابن مالك عن الاسم في أفعال المقاربة: "ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالبا"[٦] علق ابن عقيل على (غالبًا) بقوله: "استظهر به على وروده نكرةً محضةً قليلًا كقوله:

عسى فَرَجٌ يأْتي بِهِ الله إِنَّهْ لَهُ كلَّ يوم فِي خَلِيقَتِه أَمْرُ"[٧]

(١) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول: ١٠٧.

(٢) ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي:١/ ١٤.

(٣) ينظر: توفيق الرب المنعم بشرح صحيح الإمام مسلم: ٨/ ٤٤٠.

(٤) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر :٤٩٢.

(٥) منهاج السنة: ٤/ ٨٣.

(٦) تسهيل الفوائد: ٦٠.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٩٩.

البيت: من الطويل وهو بلا نسبة في: الصاحبي في فقه اللغة: ١١٣، وشرح التسهيل: ١/ ٣٩٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٣١، وشرح شذور الذهب: ٣٥١، والهمع: ١/ ٤٨٠.

وأوضح نص يبين أن تحديد مفهوم (القليل) مرتبطٌ بما يقابله من مراتب السماع هو نص ابن هشام، وهو قوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبًا، وكثيرًا، ونادرًا، وقليلًا، ومطَّردًا. فـ (المطَّرد) لا يتخلَّف، و(الغالبُ) أكثر الأشياء، ولكنه يتخلَّف، و(الكثير) دونه، و(القليل) دون الكثير، و(النادر) أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالبٌ، والثلاثة قليلٌ والواحد نادرٌ. فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك"[١].

وعلى هذا فـ (القليل) في تحديد ابن هشام هو (دون الكثير، وأكثر من النادر)، وقد أخذ محمود الريامي هذا من ابن هشام، فقال عن (القليل): "ومعيار القلة قد يكون قليلا باعتبار، وكثيرا باعتبار آخر"[٢].

وقد ضرب ابن هشام مثالا بالأعداد لتبيان النسبة بين مراتب السماع حيث قال:

"فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالبٌ، والثلاثة قليلٌ والواحد نادرٌ. فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك"[٣].

وهذا ما جعل بعض الباحثين المعاصرين يعمدون إلى التحليل لاستخراج نسبة القليل، فافترض السامرائي أنها تتراوح بين (١٠٪)، و (٣٩٪)[٤]، وقدم محمد جبل مقاربة أخرى استنادا على النص نفسه، فكان القليل عنده بنسبة (١٣٪)[٥].

وربما يمكننا القول إن ما كان فوق (١٠٪) إلى (٣٩٪) يمكن إدراجه تحت القليل للتوفيق بين القولين، إلا أن هذه النسب يصعب الاعتماد عليها في تحديد القليل؛ لأن هناك مسائل قد

(١)المزهر: ١/ ١٨٦-١٨٧.

(٢) المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية: ٢٧٢.

(٣)المزهر: ١/ ١٨٦-١٨٧.

(٤) الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي: ١٥٥.

(٥) الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٢٣٤.

يكون فيها (القليل) شاهدًا واحدًا، ويوصف بـ (القليل) كما في صيغ منتهى الجموع، قال سيبويه: "ويكون على (فُعَاعِيلٍ)، وهو قليلٌ في الكلام، قالوا: ماءٌ سُخَاخِينٌ صفةً. ولا نعلم في الكلام غيره"[(١)]، ولا شك أن نسبة (فُعَاعِيلٍ) إلى بقية صيغ منتهى الجموع لا تبلغ معشار ما ذكرنا من تحديد النسبة.

ووجدنا مثل ذلك عند غيره، فمما نُص على قلته مجيء (أفْعِلاء) من الواحد كـ (أرْبِعاء، وأرْمِداء)، قال أبو علي القالي عنه: "وما جاء على هذا المثال قليلٌ في الواحد جدا، لا أعلم أتى منه غير هذين الحرفين، وهو كثير في الجمع مثل: أنْبِياء، وأولياء، وأصفياء، وأوصياء، وهي تنقاس وتطرد، فلذلك ذكرنا منها هذا اليسير"[(٢)].

وقال السيرافي: "اعلم أن (فُعَالا) في الجمع قليل، وإنما جاء في سبعة أسماء" [(٣)]ثم ذكرها.

ويرى وليد عبد الباقي أن هذه المقاربات في مسألة تحديد (الكم) الذي يحكم عليه بمرتبته السماعية لا يقطع فيها بنسبة أو رقم مجرد، بل يعود فيها الأمر إلى استقراء الحالة، وتتبع النصوص، ثم المقارنة بين ما كان فيها شائع مطرد في ألسنة العرب، وبين اللغات المخالفة المنصوص على صحتها، وهي ما يسمى بـ (القليل)، أو ما ينحدر منه، وقلته تقاس بالنسبة للشائع المطرد الذي سبقه[(٤)].

ويتوصل إلى معرفة القليل بالوقوف على المصطلحات التي يعبر بها عن (القليل) والسياق الذي يأتي فيه الوصف.

وذلك أن النحويين يستعملون مصطلح (القليل) في سياقين؛ سياق يوصف به المسموع بـ

(١) الكتاب: ٤/ ٢٥٤.

(٢) المقصور والممدود: ٤٠٨.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٢/ ٢٣١. وينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: ١/ ٣٥٧، وقد ذكر أنها ستة.

(٤) ينظر: الأحكام النحوية بين الثبات والتحول: ٩٨.

(القلة) في مقابل (الكثرة)، وهذا هو الأصل عند إطلاق اللفظ، فيكون في هذه الحال أضعف درجة في بناء الأحكام.

وسياق آخر -وهو سياق القياس- فيكون قليلا في السماع إلا أنه في اتخاذه أصلا للقياس بمثابة الكثير، وذلك أنه في هذه الحالة ينظر إلى ما ورد من هذا (القليل)، فإن لم يكن له مخالف، فإنه يتساوى في مرتبته مع الكثير مثل (شَنُوءَة)، قال الشاطبي : "الشيء إذا قلَّ في السماع، فلا يخلو أن يكون مقبولًا في القياس أَوْ لا، فإن كان مقبولًا في القياس ولا معارض له، استوى مع ما كثر في القياس عليه مطلقًا، كما في مسألة (شَنَئِيّ)"[1].

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ٢٥١.

المبحث الثاني

المصطلحات المعبر بها عن القليل

استعمل النحويون في وصف المسموع (القليل) ألفاظا متعددة، أكثرها شيوعا لفظ (قليل) بجانب ألفاظ أخرى وهي:

١-مصطلح القليل:

وقد مضى الكلام في تحديده، وذكر كلام العلماء عنه.

٢-مصطلح اليسير:

في المعنى اللغوي" يُقال: شَيْءٌ (يَسيرٌ)، أي: هَيِّن. و(يَسيرٌ)، أي: قليل"(١)، "وشيء (يسير): قليل حقير"(٢).

واستعمل بمعنى القلّة في مقابل الكثرة، جاء في التهذيب: "في الأَرْضِ طُهْلَةٌ مِنْ كَلَإٍ، أي: شيء يسيرٌ من الكلأ، وليس بالكثير"(٣).

والأصل أن (اليسير) كلمة استعملت في معنى القليل استعمالا مجازيا، وفصل العسكري بينهما بأن القلة هي نقيض الكثرة، ويقصد بها أدنى العدد، وأما (اليسير) فهو ما يسهل نيله، قال: "فإن استعمل (اليسير) في موضع القليل، فقد يجري اسم الشيء على غيره إذا قرب منه"(٤).

أما في الاستعمال النحوي فقد ندر استعمال هذا المصطلح، وذلك لأن دلالة القلة فيه لا تقوى كقوتها في (القليل- النادر- النزر)، ومن أمثلته ما عبّر به السيرافي عن ندرة المواضع التي تجيء فيها التاء زائدة فقال: "إن التاء إنما لم تجعل زائدة إلا بثبت لقلة زيادتها في الأسماء،

(١) معجم ديوان الأدب: ٣/ ٢٣٨.

(٢) أساس البلاغة: ٢/ ٣٩٠، مادة: (يسر).

(٣) تهذيب اللغة: ٦/ ١٠٣، مادة: (هطل).

(٤) الفروق اللغوية: ٤٣٤.

والدليل على قلة زيادتها أن جميع ما جاءت فيه التاء زائدة هو الأسماء التي أحصاها –أي سيبويه– وجمعها في هذا الموضع، وأنشد منها الشيء اليسير"[١].

وعليه قول الفارسي في باب التصغير: "تردّ الهمزة التي هي لام (خَطِيئَة)؛ لأنك إنما قلبتها لاجتماع همزتين في كلمة، وتخفيف الهمزة الثانية إذا اجتمعا في كلمة واحدة قلبُها، كما أنّ تحفيف الهمزة الواحدة إذا انفتحت، وانفتح ما قبلها أن تجعل بين الهمزة والحركة التي عليها أنّ الهمزة في (مِنْسَأةٍ) قلبت قلبًا، كما أنّ لام (خَطايا) قلبت قلبًا، وإذا صغر رجع اللام؛ لأن البدل لم يلزم إلا في اليسير"[٢].

ومنه ماحكاه ابن جني عن اختلاف الحجازيين مع بني تميم في إعمال (ما)، وإهمالها فقال: "إن قلت: زعمتَ أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية، والتميمية، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية، وترك ذلك في التميمية إلى غير ذلك. قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته، ونزارته محتقر غير محتفل به، ولا معرج عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به"[٣].

وقوله عن قلة الحذف عند النسب: "فإن كان قبل الياء واو، لم تحذف الياء، قالوا في بني حُوَيزة: (حُويزيٌّ)، ومثله في بني طَويلة: (طَويليّ)، وكذلك إن كانت الكلمة مضعفة، لم تحذف ياؤها، تقول في (شَديدة): شَدِيديّ، وفي (جَليلة): جَلِيليٌّ، فإن لم يكن في الكلمة تاء التأنيث، لم تحذف منها شيئا...وربما حذف من ذلك الشيء اليسير، قالوا في (ثَقِيف): ثَقَفيّ، وفي (قُرَيش):

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ١٥/ ٢٤٥.
(٢) التعليقة: ٣/ ٣٣٢.
(٣) الخصائص: ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

قُرَشيّ، والوجه (قُرَيْشيّ)"[١].

ومنه تعبير ابن يعيش عن قلة إسقاط تاء التأنيث في جمع ما كان مصنوعا؛ لأن حقه أن يكون في المخلوقات كما قال: "واعلم أنّ نحو: (عَرَقُ)[٢]، و(قَلَنْسٍ)[٣] قليلٌ؛ لأنّ هذا الجمع بإسقاط تاء التأنيث إنما يكون في الخَلْق من نحو: تَمْرة، وتَمْر، وقَمْحة، وقَمْح، فأمّا ما كان مصنوعًا، فهو قليل لم يأت منه إلّا اليسيرُ، نحو: (سَفِينة)، و(سَفِين)"[٤].

وعليه قول ابن عصفور: "فإن قال قائل: إنكم استدللتم على أن (ضَوضَيتُ) وبابه من بنات الأربعة، بقولهم: ضَوضاءٌ وغَوغاءٌ؛ لأنه لم يوجد مثل (فَعْلاءٍ) في كلامهم، ولا دليل في ذلك لاحتمال أن تكون الواو زائدة، ويكون وزن الكلمة (فَوْعَالٌ): كـ (تَوْراب)، فالجواب أنه لو كان فَوْعَالا، لكان من باب (دَدَنٍ) -أعني مما فاؤه وعينه من جنس واحد- وذلك قليل جدًّا، وباب (ضَوضاء، وغَوغاء، وضَوضَيتُ، وغَوغَيتُ) كثير، ولا يُتصوَّرُ حملُ ما جاء كثيرًا على بابٍ لم يجئ منه إِلَّا اليسير"[٥].

وقول ناظر الجيش عن الأعلام: "إن بابها التغيير؛ لأنها كلها منقولة إلا اليسير منها، فلذلك كثرت الشذوذات فيها إذ التغيير يأنس بالتغيير"[٦].

ومنه قول الشاطبي عن فك الإدغام في نحو (أَلِلَ): "المستعمل منه شيء يسير، والقياس

(١) اللمع: ٢٠٨، وينظر: توجيه اللمع: ٥٤٤.

(٢) (عَراقي) الدَّلْو: الخشبتان المصلَّبتان فِي أَعْلَاهَا، الْوَاحِدَة عَرْقُوَة. جمهرة اللغة: ٢/ ٧٦٩، مادة: (عرق).

(٣) القَلْسُوَة، والقَلْساة، والقَلَنْسُوة، والقُلَنْسِيَة، والقَلَنْسَاة، والقَلْنِسَةُ: من ملابس الرُّؤوس مَعْرُوفٌ. لسان العرب ٦/ ١٨١، مادة: (قلس).

(٤) شرح المفصل: ٥/ ٤٩٥.

(٥)الممتع: ١٩٥.

(٦) تمهيد القواعد: ٩/ ٤٥٤٥.

قابل له"[١].

١-مصطلح النزر

"(نَزْر) النون والزاء والراء أصل يدل على قلة في الشيء"[٢]، والفعل منه: (نَزُرَ، يَنْزُرُ) ومصدره: "(نَزارة، ونَزْر). وعطاء مَنْزُور: قليل، وامرأة نَزُورٌ: قليلة الولد"[٣]، ويقال: "طَعَام نَزْرٌ بَيِّنُ النّزارة والنُّزورة: قَلِيل، ومنه اشتقاق اسْم نِزار"[٤]، وفي (الصحاح): "(النَزْر): القليلُ التافهُ"[٥]، فهذه النصوص تفسّره بقلة الشيء، وحقارته.

فيظهر أن (النّزْر) في اللغة مرادفٌ لـ (القليل) بدليل قولهم: "بيِّن النَّزَارَة" كما في نص (الجمهرة) السابق، إذ لو كان معناه أقّل من القليل، لم يحتج إلى تبيان قلته جدًا بكلمة (بيِّن)، ويشكل على هذا تفسير الجوهري (ت: ٣٩٣ه) السابق له بأنه: "التافه جدًا"، أي: القليل جدًا.

ومما يؤيد أنه مرادف لـ (القليل) تفسير بعض النحويين له بذلك، وجعله في مقابل (الكثير)، فابن يعيش أطلقه على المسموع كثيرًا في مقابل الكثير جدًا، وذلك في إبدال الهاء من الهمزة، فقد أورد ابن يعيش أمثلة عن العرب سمعت على هذه القاعدة، إلا أنه منع القياس عليها لقلتها، فقال: "وهذا الإبدال، وإن كثُر عنهم على ما ذُكر، فإنّه نَزْرٌ يسير بالنسبة إلى ما لم يُبدل، فلا يجوز القياس عليه، فلا تقول في (أَحْمَد): هَحْمَد"[٦]. فتعبيره بـ (نزر) هنا لا ريب أنه يقصد أنه قليل.

ومما يدل على أن ابن يعيش يريد بـ (النزر) القليل أنه قال عن إبدال الهاء من الهمزة: "وهذا

---

(١) المقاصد الشافية: ٩/ ٤٤٧.

(٢) مقاييس اللغة: ٥/ ٤١٨، مادة: (نزر).

(٣) العين: ٧/ ٣٥٩، مادة: (زرن).

(٤) جمهرة اللغة: ٢/ ٧١١، مادة: (نزر).

(٥) الصحاح: ٢/ ٨٢٦، مادة: (نزر).

(٦) شرح المفصل:٥/ ٤٠١.

الإبدال، وإن كثُر عنهم على ما ذُكر، فإنّه نَزْرٌ يسير بالنسبة إلى ما لم يُبْدَل"[١]. فتقييده (النزر) باليسير دليلٌ على أنه أراد بـ (النزر) القليل، ولو كان (النزر) بمعنى: القليل جدًا لم يحتج لتقييده باليسير.

وأبو حيان حينما أراد أن يعبر عن (القليل جدًا) عبر بـ (النزر جدًا) حيث قال عن موقف ابن مالك من حذف العائد في جملة صلة الموصول: "وقد سوى المصنف -أي: ابن مالك- في جواز الحذف في الضمير المنصوب بالفعل والوصف، وليسا بسيِّيْنِ، هو في الفعل كثير جدا، وفي الوصف نزرٌ جدا"[٢]. فلو كان (النزر) عنده يساوي (القليل جدًا)، أو (القليل التافه)، لم يحتج إلى إلحاقه بكلمة (جدًا) لتبيان مرتبة القلة فيه.

وكثُر تعبير ابن مالك بـ (النزر) مريدًا به (القليل)، من ذلك قوله في النسب إلى اسم فيه الألف رابعةً: "الألف الرابعة إذا لم تكن زائدة يجوز حذفها على قلةٍ، وقلبها واوًا هو الكثير...، فيقال في (مَرْمَى) على الوجه الجيد (مَرْمَوِيّ)، وعلى الوجه النزر (مَرْمِيّ)"[٣].

وقوله في زيادة النون في آخر الكلمة: "وزيادة النون ثانية في غير (انْفِعَال)، وما تفرع منه ورد قليلًا ...كذا النون المزيد في آخر الكلمة مضعفًا، وغير مضعف هو -أيضًا- نزر"[٤]، فساوى بين الموضعين بقوله: "أيضًا"، فدلَّ على أن (النزر) مساوٍ في الدلالة عنده لـ (القليل).

وعبَّر بـ (النزر) في الألفية في أحد عشر موضعًا[٥]، وفسرها شراح الألفية بأن مقصوده فيها (القليل)، من ذلك أنه قال عن اقتران خبر عسى بـ (أن):

---

(١) شرح المفصل:٥/ ٤٠١.

(٢) التذييل: ٣/ ٧٤. وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب: ٢/ ١٠١٩..

(٣) شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٤٢.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٤/ ٢٠٤٣.

(٥) ينظر ألفية ابن مالك: ١٥، ١٦، موضعان: ٢٠، ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤٤، ٥٣، ٦١، ٦٢.

وكـونـه بِـدُونِ (أَنْ) بَـعْـد (عَسَـــى) نَـزْرٌ و(كـادَ) الأمـرُ فـيـهِ عُـكِسَـــا[١]

قال المرادي في شرحه: "عنى أن الأكثر في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه (بأن)، وكونه بدون (أن) قليل"[٢].

وقال -أيضًا- عن تقديم التمييز على عامله المتصرف:

وعـامِـلَ الـتَّـمْـيِـيـزِ قَـدِّمْ مُـطْـلَـقَـا والفِعْـلُ ذُو التَّ ْصرِيفِ نَزْرًا سُـبِقَـا[٣]

قال المرادي في شرحه: "فإن قلت: ظاهر قوله: "نزرًا سُبِقا" أنه قليل، فلا يقاس عليه، قلت: لا يلزم من قلته ألا يقاس عليه، بل هو عنده مَقِيس وفاقا لمن ذكروا"[٤].

وقال ابن عقيل في شرحه: "أجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف ... ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب، على ذلك وجعله في هذا الكتاب قليلًا"[٥].

وقال الأشموني في شرح البيت: "أي: مجيء عامل التمييز -وهو فعل متصرف- مسبوقًا بالتمييز نزرٌ، أي: قليل"[٦].

وقال ابن مالك -أيضًا- عن حذف العائد في جملة الصلة:

إنْ يُسـتَطَلْ وَصْـلٌ وإن لم يُسـتَطَلْ فـالـحـذف نَـزْرٌ وأبَـوْا أن يَـخْـتَـزَلْ[٧]

قال المرادي في شرحه: "يعني: أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو

(١) ألفية ابن مالك: ٢٠.

(٢) توضيح المقاصد: ١/ ٥١٦.

(٣) ألفية ابن مالك: ٣٦.

(٤)توضيح المقاصد: ٢/ ٧٣٦-٧٣٧ .

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ٢/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٦) شرح الألفية للأشموني: ٢/ ٥٣.

(٧) ألفية ابن مالك: ١٦.

المبتدأ نزرا، أي: قليلا ضعيفا، وليس بممتنع"[١].

واختلفت كلمة الشاطبي في تفسير (النزر) في كلام ابن مالك، فالأكثر أنه يفسره بـ (القليل)، ومرةً فسره بأنه (القليل التافه)، ومرة أخرى فسره بأنه (النادر).

فمن تفسيره بأنه (القليل) قوله عن مجيء (اللاءِ) بمعنى (الذين): "قيد الناظم هذا الوجه بأنه نزرٌ، أي: قليل"[٢].

وفي قول ابن مالك السابق عن حذف العائد في جملة الصلة: "فالحذف نزرٌ" قال الشاطبي في شرحه: "أي: قليل، يقتضى القياس على قِلَّةٍ على طريقته الـمُنَبَّه عليها، وقد منع غيره هذا القياس، وجعله من الشاذ الذي لا يقاس عليه"[٣].

وفي شرح قول ابن مالك عن نون (مَنْ) في الحكاية: "والفتحُ نزرٌ"[٤] قال الشاطبي: "الوجه الثاني: فتح النون، فتقول: مَنَتَانِ؟، ومَنَتَيْنِ؟. وعلى ذلك نبه بقوله: (والفتح نُزرٌ) أي: قليل"[٥].

لكنه فسَّر (النزر) في أحد المواضع بأنه (القليل التافه)، فقد قال تعليقًا على قول ابن مالك السابق عن لحاق (أَنْ) في خبر (عسى): " وكونه بِدُونِ (أَنْ) بَعْد (عَسَى) نَزْرٌ"، "ويقال: نَزُرَ الشيء -بالضم- يَنْزُرُ نَزَارَةً، فهو نزر، أي: قلَّ. والنزر: التافه القليل"[٦].

وصرَّح في موضع آخر بأن (النزر) هو (النادر)، فقد فسر قول ابن مالك السابق عن تقديم

---

(١) توضيح المقاصد:١/ ٤٥١. وينظر أيضًا: ٣/ ١٣٢٤.

(٢) المقاصد الشافية: ١/ ٤٤٣.

(٣) المقاصد الشافية: ١/ ٥٢١.

(٤) في بيت الألفية: وقل لمن قال:أَتت بِنتٌ: مَنَهْ؟ والنُّونُ قبل تَا المثّنى مُسكَنَه

والفتح نزرٌ ....

(٥) المقاصد الشافية: ٦/ ٣٣٢. وينظر نماذج أخرى في: ٢/ ٢٦٩، ٣/ ٥٨٠، ٤/ ٥٩٣، ٥/ ٥٥١.

(٦) المقاصد الشافية: ٢/ ٢٦٩-٢٧٠.

التمييز على عامله الفعل المتصرف: "نَزْرًا سُبِقَا" بقوله: "يعني: أن الفعل المتصرف قد جاء في السماع مسبوقًا بالتمييز، لكن نزرا: نادرا لا يعتبر"(١).

فهل اضطرب الشاطبي في هذا؟

الحق أن الشاطبي لم يضطرب، وأن مقصوده في كل ما ذكر أن (النزر) هو (النادر)، أو (القليل جدًا) الذي عبَّر عنه بـ (التافه)، وهو في مرتبة (النادر)، والدليل على ذلك تصريحه في تبيان معني (النزر) بأنه القليل التافه، وقرنه بذكر فعله ومصدره.

ومما يدل على هذا أنه في موضع واحد ساق التعبيرات الثلاثة حيث قال في شرحه لقول ابن مالك عن تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف: "نَزْرًا سُبِقَا": ""يعني: أن الفعل المتصرف قد جاء في السماع مسبوقًا بالتمييز، لكن نزرا: نادرا لا يعتبر، فإن قيل: لعله أخذ في القياس بذلك النزر؛ لأن النزر بمعنى: القليل، والقليل عنده قد يقيس عليه... والذي جاء في السماع من ذلك نزر كقوله..."(٢)، وذكر أربعة أبيات ثم قال: "والذي اشتهر عند النحويين الأول –أي: المنع– والجميع –إن صح– نادرٌ، فلا اعتداد به في القياس عنده...، والصحيح منع ذلك من جهة القياس والسماع، أما السماع: فلو كان مقولًا، لسُمِعَ، لكنه لم يسمع إلا نادرًا في الشعر الذي هو محل الضرورة" ثم ختم كلامه عن المسألة بشرح مفردات بيت **ابن** مالك قائلا: "(سُبِقَ) فعل مبني للمفعول للعلم بالفاعل، وهو التمييز، أي: نزرا سبَقَهُ التمييز، والنزر: القليل التافه. يقال: نَزُرَ الشيء –بالضم– يَنْزُرُ نَزَارَةً"(٣).

(١) المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٢–٥٦٠.

فهو هنا قال: "لكن نزرا: نادرا لا يعتبر"، وقال: "لأن النزر بمعنى: القليل"، وقال: "والنزر: القليل التافه"، فلا يمكن أن يقال إن هذا سهوٌ منه أو اضطراب، فالذي يظهر أنه يرى أن (النزر) هو (القليل جد، أو القليل التافه) وهو مرادف لـ (النادر)، وأن تفسيره له في المواضع الأخرى بأنه (القليل) يحمل على أن قصده القليل جدًا، وذلك أنه في كل تلك المواضع التي ذكر فيها ابن مالك (النزر) يرفض القياس على المسموع منها؛ لأنه عارض طريقة ابن مالك بالقياس على القليل، وهنا صرَّح بطريقة ابن مالك التي يرفضها بقوله: "فإن قيل: لعله أخذ في القياس بذلك النزر؛ لأن النزر بمعنى: القليل، والقليل عنده قد يقيس عليه".

وعبَّر في نصه السابق عن المسموع بأنه (نزرٌ) ثم عبَّر عن المسموع نفسه بأنه (نادر) حيث قال: "والذي جاء في السماع من ذلك نزر كقوله..."، وذكر أربعة أبيات ثم قال عن الأبيات نفسها: "والجميع إن صح نادرٌ".

ولو كان يفرق بين (النزر) و(النادر)، لم يوافق ابن مالك في وصف تلك الشواهد بأنها نزرٌ، ولرد عليه بالقول: إنها ليست نزرًا، بل هي في مرتبة أدنى، فهي نوادر خاصة أنه في معرض الرد على القائلين بجواز التقديم.

١- **التعبير بـ (لم يكثر)**

واستعملوا صيغة نفي الكثرة للدلالة على القلة، فكثر تعبير النحويين عن (القليل) بـ (لم يكثر)، وقد يزاوجون بينهما لإرادة المعنى نفسه فيهما، وقد يقصد به معنى آخر كالشاذ، أو النادر.

ومما جاء في كلامهم وقصدوا به قلة المسموع مجيء الاسم على (مُفْعَل) قال عنه سيبويه: "ويكون على (مُفْعَل) نحو: مُصحَفٍ، ومُخدَعٍ[1]، ومُوسَى. ولم يكثر هذا في كلامهم اسمًا، وهو

(١) وردت هذه المادة في أوصاف البيت عند ابن سيده قال: "البيتُ المُعَرَّس - الَّذِي عمل له عَرْس - وهو الحائط يجعل بين حائطَي البيتِ لا يُبْلغ به أقصاه ثمّ يوضع الجائِزُ من طرف العَرْس الداخلِ إلى أقصى البيتِ، ويُسقَّف البيت كلُّه فما كان تحت الجائز فهو (المُخْدَع). المخصص: ١/ ٥٠٩.

في الوصف كثير"[١].

ومنه قلّة أبنية الخماسي في كلامهم، وقلّة إلحاق الزوائد فيها قال عنها سيبويه: "لم يكثر في كلامهم مزيدا ولا غير مزيد كثرةَ ما قبله؛ لأنه أقصى العدد"[٢].

وقوله في تعليل أصالة النون في (عَنْدَليب): "وكذلك (عَنْدَليب)؛ لأنه لم يكثر في الأسماء هذا المثال، ولأن أمهات الزوائد لا تقع ثانية في هذا المثال"[٣].

ومنه قول السيرافي: "وإذا كان ألف الوصل بعد (مَنْ) مع غير لام التعريف فإن الكسر عند سيبويه أكثر في النون، كقولك: مَنْ اِبْنُك؟؛ لأن ألف الوصل في غير لام التعريف لم يكثر"[٤].

وفسّر السيرافي قول سيبويه: "ولم يستعملوا في كلامهم من بنات الياء والواو عينات في باب (فُعُلٍ)" بقوله: "يعني: لم يكثر ذلك في كلامهم، وقد استعمل ذلك مع قلته كقولهم: (صُيُد) في جمع: صَيُود، و(بُيُض) في جمع: دجاجة بَيُوض، وفي الواو (سُوَار، وسُوُر)،...وهو قليل"[٥].

وقوله: "(سَلِسَ[٦] وقَلِقَ) لم يكثر، وجميع ما كان فاء الفعل فيه ولامه من جنس واحد، وهو قليل في الكلام"[٧].

ومنه قلة مجيء فَعالِ من الرباعي قال ابن وراق: "وأما ما كان معدولا من الفعل الرباعي، فالقياس لا يجوز عليه؛ لأنه لم يسمع إلا في حرفين: أحدهما: (عَرْعارُ) وهي: لعبة يلعبون بها، و

(١) الكتاب: ٤/ ٢٧٢.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٠١.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٢٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ١٤/ ١٠٨.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ١٦/ ١٩٦.

(٦) "سَلِس، أي: سهل. ورجُلٌ سَلِسٌ، أي: ليِّنٌ منقادٌ". الصحاح: ٣/ ٩٣٨، مادة: (سلس).

(٧) شرح الكتاب للسيرافي: ١٦/ ٢٢٢.

(قَرْقارُ) من السحاب المقرقر بالرعد...فلما لم يكثر، لم يجز القياس عليه"[١].

ومنه قول ابن جني عن قلة الإلحاق بالواو والياء والألف: "لم يكثر كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لامه نحو (مهْدَدَ، وجلْبَبَ)، فلما لم يكثر كثرته لم يقسْه -أي المازني- وسلم ما سمع منه، وهذا الذي عملوه هو القياس عندي"[٢].

وقول ابن عصفور عن إبدال الهمزة من الألف: "وقد كاد يتسع هذا عندهم إِلَّا أنه مع ذلك لم يكثر كثرة تُوجب القياس. قال أبو العبَّاس: قلتُ لأبي عُثمانَ: أَتَقيسُ هذا النحوَ؟ قال: "لا، ولا أَقبلُه"، بل ينقاس ذلك عندي، في ضرورة الشعر"[٣].

ومنه قوله عن إعمال الاسم: "فأمّا الاسم الّذي في معنى المصدر فلا يعمل إلّا حيث سمع...، وأهل الكوفيّين يجيزون ذلك ويجعلونه مقيسًا، وهذا خطأ عندنا؛ لأنّه لم يكثر كثرة توجب القياس"[٤].

وفي كلام الشاطبي ما يدل على أن استعماله لـ (لم يكثر) يريد به (القليل)، فقد قال عن زيادة الميم في أول الأفعال: "الأفعال لا تزاد في أولها الميم قياسًا، ولم يكثر في الكلام كثرة توجب القول بالقياس، بل لم يحكه الناس إلا نادرًا"[٥]. فهو ذكر أن السماع لم يكثر ثم أضرب عن هذا، ونص على أنه نادر، فدل على أن مراده بـ (لم يكثر) أي: قليل.

والحكم عليه كالحكم على القليل فمنه الفصيح المختار كقولهم: (زَعَارَّةٌ)، (حَمَارَّةِ القَيْظِ) "فهذا المثال لم يجئ في كلام العرب إلا قليلا، في كلمات يسيرة... والفصحاء من العرب شددوا

(١) علل النحو: ٤٧٢.

(٢) المنصف: ٤٢.

(٣) الممتع: ٢١٥، وينظر: المنصف: ٢٨١.

(٤) شرح الجمل: ٢/ ١١٩.

(٥) المقاصد الشافية: ٨/ ٣٩٥.

لام الفعل منها للزيادة في معنى المبالغة، ولم يكثر ذلك في كلامهم، ولا جاء في الباب كله. وإنما خصوا هذه الكلمات دون غيرها، فالتخفيف فيها جائز، على أصل الباب وقياسه"(١).

ومنه ما كُره استعماله لثقله، وقلته كمجيء فاء الفعل ولامه من جنس واحد قال عنه سيبويه: "وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضا. وذلك نحو: (سَلِس، وقَلِق)، ولم يكثر كثرة (رَدَدْتُ) في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في كلامهم. فكأن هذه الأشياء تعاقب"(٢).

٢- **التعبير بـ (سُمِع، وحُكي)**

وأحيانًا يعبرون بألفاظ تدل على قلة المسموع كالتعبير بـ (وسُمع)، و(حكي)، و(قد)، و(رب - ربما) ونحو ذلك من العبارات للدلالة على القلة، كقول ابن خالويه: "نَعِمَ ينعِمُ، يَبِسَ يَيْبِسُ، يَئِسَ ييئِسُ، وقد يجوز فيهن الفتح، وسمع"(٣).

ومنه قول أبي حيان: "(تَنْفُل) ووزنه: تَفْعُلُ نحو: تَنْضُبُ، وسُمِعَ فيه ضم التاء، فاحتمل أن يكون أصلا، واحتمل أن يكون زائدًا"(٤).

وقوله: (سَوَاسِوَة)، وسُمِعَ فيه الأصل"(٥)، وقال عنه ابن سيده: "وهو باب قليل، ولذلك اختيرت (سَوَاسِيَة) على سَوَاسِوَة"(٦).

وقال أبو حيان: "(دَحْرَجَ) مصدره المقيس (فَعْلَلَة) نحو: دَحْرَجة، وسُمِعَ فيه (فِعْلال)"(٧).

---

(١) تصحيح الفصيح : ٣٧٩.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٣٠.

(٣) ليس في كلام العرب: ٤٥.

(٤) ارتشاف الضرب:١/ ٢٧.

(٥) ارتشاف الضرب: ١/ ٢٧٩.

(٦) المخصص:١/ ١٢٥.

(٧) ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩٣.

المبحث الثالث

تفاوت مستويات القليل

يتدرج القليل في قلته، فقد يرد سماعان مختلفان في حكم واحد، وكلاهما قليل، ولكن أحدهما أقلّ من الآخر، ولهذا يكون لدينا في هذه الحالة (القليل)، و(الأقل).

ويعبر النحويون عن تلك المرتبة بقولهم: (أقلّ)، أو (قليل جدًّا)، وغير ذلك من التعبيرات.

فمن تعبيرهم بـ (أقلّ) ما ذكره ابن الناظم أنه قلَّ في السماع أن يلي (إنْ) المخففة فعل مضارع ناسخ للابتداء، وفعل ماضٍ غير ناسخ، ثم قال: "وأقل منه قولهم فيما حكاه الكوفيون: (إنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ تَشينُك لَهِيَهْ)"[1].

ومنه قول الشاطبي ذكرا التدرج في المسموع من كثير ثم قليل ثم أقل: "الإعلال بالحذف قليل، ولذلك لا تجده مطردا إلا في مواضع قليلة، وإنما الغالب وقفه على السماع؛ إذ لم يكثر كثرة يسوغ فيها القياس، وأكثر ما تجده في اللام نحو: أخ، وأب، ويد، ودم، وشاة، وشفة، وأمة، ويقلّ في الفاء نحو: رِقَة وعِدَة وزِنَة وجِهَة، وأقلّ من ذلك الحذف في العين نحو: سَهٍ، شاكٍ، ولاثٍ، وهار"[2].

ومنه أن العرب يستعملون ميم الجمع بإشباعها في الضم، أو الاختلاس، أو التسكين، والإشباع هو الأصل إلا أنه أقل استعمالا من التسكين، والاختلاس أقلّ من الإشباع[3].

وجاء في (الخصائص): "واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله: كيف تبني من (ضَرَبَ) مثل جَعْفَر (ضَرْبَب)؟ هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله (ضَيْرَب)، أو (ضَوْرَب)، أو (ضَرُوب)، أو نحو

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٢٩.

(٢) المقاصد الشافية: ٩/ ٣٨٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٢٢.

ذلك، لم يعتقد من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالا، والأضعف قياسًا"[١].

ويتدرج (الأقلّ) في مرتبته حتى يصل إلى مرتبة النادر الذي لا يقاس عليه، قال سيبويه: "وقد جاء على (فُعْلان) نحو الشُّكْرَان والغُفْرَان. وقالوا: الشُّكور كما قالوا: الجُحُود. فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"[٢].

ومن لطيف ما جاء في مراتب الأقل وتدرجه في القلة ما ذكر أبو حيان في تماثل حروف أبنية الأسماء من أنه: "قلَّ نحو (قَلِق)، وفي حلقيَّيْن أقلّ نحو: حِرْح، وأَجَأ، وأقل من باب (أَجَأ) تماثل الفاء واللام من الرباعي نحو: قَرْقَف، وأقلّ من باب (قَرْقَف)[٣] تماثل الفاء والعين نحو: بَبْر، ودَدَن، ويَيَن، وبابُوس، وقَقَس، وأقلّ منه: باب (بَبّ)[٤]، وهو ما تماثلت فاؤه وعينه ولامه، والمحفوظ من ذلك: غلام بَبَّةٌ، والفعل منه بَبَّ يَبِبُّ بباًّ وبَبْبًا"[٥].

ومن تعبيرهم بـ (القليل جدًّا) قول ابن الخباز عن قلة المفعول معه: "والمفعول معه قليل في الكلام جدًا، ويصدقه الاستقراء، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أنه مقصور على السماع"[٦].

ومنه أن الخروج من الضم إلى الكسر قليل جدا في كلامهم[٧].

---

(١) الخصائص: ١/ ١١٥.

(٢) الكتاب: ٤/ ٨.

(٣) " القَرْقَف: اسم للخمر، ويوصف به الماء البارد ذو الصفاء. العين: ٥/ ٢٦٣، مادة: (قرقف).

(٤) "(بب) الباء والباء في المضاعف ليس أصلا؛ لأنه حكاية صوت. قال الخليل: الْبَبَّةُ: هدير الفحل في ترجيعه، وقد قالوا: رجل بَبٌّ، أي: سمين". مقاييس اللغة: ١/ ١٩٣، مادة: (بب).

(٥) ارتشاف الضرب:١/ ١٨٤.

(٦) توجيه اللمع:٢٠١.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٥٦.

ومنه إبدال اللام من النون "قالوا: أُصَيلالٌ، وإنما هو أُصَيْلانٌ، وذلك قليل جدًا"(١).

ومنه إبدال التاء من الياء وهي لام، قالوا: (ثِنْتان) وأصله (فِعْلان) من (ثَنَيْتُ)، وأصله: (ثَنْيان)، وإبدالها من الياء قليل جدًّا"(٢).

ومنه "حذف فاء (سوف) وهذا قليلٌ جدًّا"(٣).

وكذلك منه: "جمع المصادر قليل جدًا"(٤).

ومما "قلّ جدا في أبنيتهم وزن أُفعل"(٥).

ومن القليل جدا ما قد يُغفل ذكره؛ لأنهم لا يكترثون له، أو لأنه لم يسمع عند من أغفله: كزيادة الهاء في بعض الأبنية، قال ابن عصفور عن زيادتها: "أما الهاء فتزاد لبيان الحركة، في نحو: فُهْ، وارْمِهْ، وزعم أبو العباس- أي: المبرد- أنها لا تزاد في غير ذلك. ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد كما تقدم. والصحيح أنها تزاد في غير ذلك، إلا أن ذلك قليلٌ جدًّا، فالذي زيدت فيه من غير ذلك: أُمَّهَةٌ، وهِجْرَعٌ(٦)، وهِركَولةٌ(٧)، وهِبْلَعٌ، وأَهْرَاقَ، وأَهْرَاحَ الماشية"(٨).

ومنه "حذف الفعل وإبقاء الفاعل، فهو قليل جدا في الكلام"(٩).

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٤٠.

(٢) شرح التصريف :٣٥٢.

(٣) المرجع السابق: ٤٣٠.

(٤) توجيه اللمع:١٧٠.

(٥) الممتع :٥٨.

(٦) "هجرع: الهِجْرَعُ من وصف الكلاب السَّلُوقيّةِ الخِفافِ. والهِجْرَع: الطويلُ المَمْشُوق". العين: ٢/ ٢٧٥، مادة: (هجرع).

(٧) "هركل: امرأةٌ هِرْكَولةٌ: ذات فَخِذَين، وجسمٍ وعَجُزٍ. ورَجُل هراكلٌ: جسيمٌ ضَخْمٌ". العين: ٤/ ١١٣، مادة: (هركل).

(٨) ينظر: الممتع :١٤٨.

(٩) المقاصد الشافية: ٦/ ١٩٨.

المبحث الرابع

تنوع المقصود بالوصف بـ (القليل)

تنوَّعَ المقصود بالوصف بـ (القليل) في كلام النحويين، فتارة يوصف المسموع نفسه بالقلة، وذلك إما مطلقا، وإما في لغة قبيلة من قبائل العرب، وتارة يوصف المتكلمون بالمسموع بالقلة سواء كانوا من عموم العرب أو تقييد المتكلمين بأنهم قبيلة معينة، وأحيانًا أخرى يقيدون قلته بمجال معين، فيقيدون قلته في القرآن الكريم، أو في الشعر، وأحيانًا يصفون أسلوب معيَّن بقلة الاستعمال.

ودونك التفصيل في هذا:

أولا: وصف المسموع نفسه بالقليل

والوصف هنا يتجه للمسموع نفسه أنه (قليل)، ويفيد هذا الوصف أنه سمع قليلا، ووصف المسموع بالقلة قد يكون بإطلاق، أي أنه قليل في كلام العرب دون تقييده بقبيلة معينة، وقد يكون مقيدا بلغة معينة، وذكر النحويون الأمرين كما يلي:

(١)- النص على قلة المسموع في كلام العرب مطلقا دون تقييد.

فيطلق لفظ (القليل) دون تقييده بقبيلة معينة، وغالب ما ذكرت سابقًا هو مما نص فيه على قلة المسموع في لغة العرب مطلقًا.

وقد ورد في (كتاب سيبويه) -أيضًا- نماذج من وصف سيبويه للمسموع بأنه (قليل) بغير تقييد بلغة معينة، من ذلك قوله: "زعموا أنَّ ناسًا يقولون: كَيْفَ أنت وزَيْدًا، ومَا أنت وزَيْدًا. وهو قليل في كلام العرب"(١).

وقوله: "وتقول: حسبتُك إياه، وحسبتَني إياه؛ لأن (حَسِبْتَنيه، وحَسِبْتُكَه) قليل في

(١) الكتاب: ١/ ٣٠٣.

كلامهم"[١].

ومنه مجيء الجمع على (فُعَاعِيل)، قال عنه سيبويه: "وهو قليلٌ في الكلام، قالوا: ماءٌ سُخَاخِينٌ، صفة، ولا نعلم في الكلام غيره"[٢].

ومنه وزن (فِعْلِلان)، ويكون في الاسم، والصفة قال عنه: "قالوا: (الحِنْدِمان) اسم، و(حِدْرِجانٌ) صفة، وهو قليل في الكلام"[٣].

ومنه قول الشاطبي في المفردات التي تجمع على (فِعَلَة): "جمع (فَعْل) بفتح الفاء[٤]، و(فِعْل) بكسرها جاء وضعه في كلام العرب قليلًا"[٥].

وقد يطلق لفظ القلة بدون تقييده في الكلام، فيكون المراد أن هذا السماع في لغة العرب دون تقييده في لهجة معينة من لهجاتهم، ومنه قول ابن جني: "لا تجد في الثنائي -على قلة حروفه- ما أوله مضموم إلا القليل، وإنما عامته على الفتح ...، أو على الكسر..، ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلًا، قالوا: (هُو)"[٦].

ومنه تمييز (كم)، ذكر الشاطبي أنه في الجمع غالبًا يكون بجمع القلة، وأما تمييزها بجمع

---

(١) الكتاب:٢/ ٣٦٥.

(٢) الكتاب :٤/ ٢٥٤.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٩٦.وينظر نماذج أخرى من الكتاب:٢/ ١٢٥، ٣/ ٩٩، ٤/ ٢٥٨ ,٢٥٦، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥.

(٤) جاء في المقاصد الشافية: (العين)، وهو خطأ من الناسخ، أو سهو من الشاطبي، ولم ينتبه له المحقق، فكلام الشاطبي في شرح قول ابن مالك: "لـ (فُعْل) اسمًا صحَّ لامًا (فِعَلَه) ... والوضع في (فَعْل) و(فِعْلٍ) قلله"، وقد قال في بداية شرحه: "بين في هذين المزدوجين أن (فِعَلَة) - بكسر الفاء وفتح العين - يجمع عليه من المفردات ثلاثة أبنية: (فُعْل) بضم الفاء، و(فَعْل) بفتحها، و(فِعْل) بكسرها، إلا أن فُعْلًا يطرد هذا الجمع فيه بخلاف الباقِيَتَيْنِ" المقاصد: ٧/ ١٠٠-١٠١.

(٥) المقاصد الشافية: ٧/ ١٠٣.

(٦) الخصائص: ١/ ٧٠.

الكثرة فقال عنه: "لا يقال: كم جمالٍ ملكتَ، إلا قليلا مسموعًا"(١).

ومنه مجيء المصدر على (فُعَل)، قال السيرافي: "وقلما يجيء مصدر على (فُعَل)، بل لا أعرف غير (الهدى)، و(السُّرى)، و (البُكى) المقصور"(٢).

فهذه النماذج أطلقها سيبويه والنحويون لوصف المسموع بالقلة دون تقييده بلغة من لغات العرب، مما يدل على أن مرادهم بها القلة العامة في لغة العرب .

(٢)- تقييد قلة المسموع بلغة من لغات العرب.

لا شك أن ما ورد من المسموع منسوبًا إلى لغة من لغات العرب هو قليل إذا قيس إلى لغة عموم العرب، وقد كثر جدًا نسبة المسموعات إلى لغة من لغات العرب، وليس مقصدنا هنا ذكر هذا هنا، إذ سيذكر لاحقًا، بل مقصدنا نص النحويين على المسموع القليل إذا ورد هو نفسه قليلا في لغة من لغات العرب، وليس سماعًا قليلا في لغة عموم العرب، من ذلك إثبات خبر (لا) العاملة عمل (إنّ)، فهو قليل عند الحجازيين ممتنع عند بني تميم، والأكثر عند الحجازيين حذف خبرها(٣).

ومما جاء على بعض لغة تميم كسر الهاء من (هلمّ) حكاها الجرمي، والأكثر عندهم فتحها(٤) .

ومنه أنه قلّ في لغة الحجاز قولهم: "أنا منك بَرَاءٌ، فمن قال هذا القول، قال في الاثنين والجميع: نحن منكما بَرَاءٌ، ونحن منكم بَرَاءٌ"(٥).

ومنه قلة الإمالة في لغة غير التميميين، قال ابن عصفور: "الإمالة هي أن تنحو بالألف نحو

(١) المقاصد الشافية: ٦/ ٣٠٧.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢/ ٧٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية:٢/ ٤٤٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٢٥.

(٥) المقصور والممدود: ٤٧٧.

الياء، وبالفتحة التي قبلها نحو الكسرة، وهي لغة بني تميم، وقد توجد في لغة غيرهم قليلًا"[١].

وذكر الرضي أن اتصال ضمائر الرفع المتحركة بالفعل المضعف أنَّه: "جاء في لغة سليم قليلا -وربما استعمله غيرهم- حَذْفُ العين"[٢].

والأكثر أن يطلق القول على المسموع القليل دون تقييده بلغة قبيلة.

ثانيا: وصف المتكلمين بالمسموع بالقلة

فيكون المقصود بالقلة هم المتكلمون، وليس المسموع نفسه، والنص على قلة المتكلمين يعني قلة المسموع، ووصف المتكلمين بالقلة قد يكون عامّا يشمل جميع العرب، وقد تقيد الكثرة بقبيلة من قبائل العرب، كما هذه النماذج:

(١)- وصف المتكلمين بالمسموع بالقلة بإطلاق دون تقييد

والوصف هنا بالقلة يشمل العرب دون تقييد بقبيلة معينة، من ذلك التعبير بـ(ومن العرب)، وقد أكثر سيبويه من نسبة السماع إلى بعض العرب، من ذلك قوله: "وإنَّما (يدٌ، وغدٌ) كلُّ واحد منهما (فَعَلٌ)، يستدل على ذلك بقول ناسٍ من العرب: آتيك غدوًا، يريدون غدًا"[٣]، وقوله: "وسمعنا من العرب من يقول في جمع (هَنْتٍ): هَنَوَاتٌ"[٤]، وقوله: "وسمعنا من العرب من يقول في (عشَّية): عُشَيْشَةً"[٥]، وقوله: "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبهوه بـ(الحسن الوجهِ)"[٦].

(١) شرح الجمل: ٢/ ٦١٣.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٤٥

(٣) الكتاب: ٣/ ٣٥٨.

(٤) الكتاب: ٣/ ٣٦١.

(٥) الكتاب: ٣/ ٤٨٤.

(٦) الكتاب: ١/ ١٨٢.

وقوله عن حذف (كان) واسمها: "ومن ذلك -أيضا- قولك: مررت برجلٍ صالحٍ، وإن لا صالحًا فطالحٌ. .. وزعم يونس أن من العرب من يقول: إنْ لا صالحٌ، فطالحٌ"(١).

ومنه أن ناسا من العرب يضيفون ألفاظ العقود إلى مفسرها، قال الشاطبي: "فيقولون: عشرو درهمٍ، وثلاثو ثوبٍ، وأربعو عبدٍ"(٢).

ومنه أن من العرب من يقول: "هَاءَيَا، فيفتح الهمزة. وذلك قليل في اللغة رديء في القياس"(٣).

وأحيانا يعبرون ببعض العرب جاء في الكتاب : "وزعم الخليل -رحمه الله- أنه سمع بعض العرب يقول: يا أنت. فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد"(٤).

ومنه ما "حكى الكسائي عن بعض العرب أنهم يكسرون (حَيْثِ)"(٥).

ومنه: قول سيبويه: "وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلًا، وبعدًا، فيقول: اِبْدأ بهذا قبلًا، فكأنه جعلها نكرة"(٦). وقال: "حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أَبُوك أَحَدٌ، فيجعلون (أحدًا) بدلا كما قالوا: ما مررت بمثله أحدٍ، فجعلوه بدلا"(٧).

وقد يعبرون بـ (إلا قليل من العرب)، أو(من العرب قليل)، من ذلك كراهية اجتماع أربع ياءات متتاليات "فلا يجتمعن إلا في لغة رديئة هذا عَدِيِيٌّ، وأُمَيِّيٌّ في النسب إلى (عِدَيٍّ)، و(أُمَيَّة)،

(١) الكتاب:١/ ٢٦٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٦/ ٢٧٢.

(٣) المسائل البصريات: ١/ ٤٣٢.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٩١.

(٥) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٥١.

(٦) الكتاب: ٢/ ١٩٩.

(٧) الكتاب:٢/ ٣٣٧.

وهذا لا يقاس عليه، ولا يقوله إلا قليل من العرب"[١].

وقال الشاطبي في شرح قول ابن مالك عن نون جمع المذكر السالم: "(وقَلّ مَنْ بِكَسْرةٍ نَطَق)[٢]: "أراد به أن الذين كسروا هذه النون من العرب قليلٌ"[٣].

(٢)- تقييد المتكلمين بقبيلة من القبائل.

يقيد المسموع (القليل) أحيانا بلغة من لغات العرب خاصة، فتكون قلة المتكلمين بالنسبة إلى العرب، وقد تكون قلتهم بالنسبة إلى قبيلتهم، وذلك في قولهم: (وبعض بني..).

أما تقييده بلغة من لغات العرب فهذا كثير جدًا، كتبت فيه دراسات عديدة[٤]، وحسبنا أن نذكر أن سيبويه نص على لغة تميم في أكثر من أربعين موضعًا من كتابه.

ونذكر بعض النماذج من كلام النحويين، منه قول سيبويه: "وزعم أبو الخطّاب - وسألتُه عنه غير مرّة- أنا ناسًا من العرب يوقف بعربيّتهم -وهم بنو سُلَيْمٍ- يجعلون بابَ (قلتُ) أجْمَعَ مثلَ (ظننتُ)"[٥].

ومنه أن أكثر العرب يسكن عين الكلمة في جمع المؤنث السالم إذا اعتلت العين إلا هذيلا، فذكر سيبويه أن لغتهم فتح العين، فيقولون: (جَوَزاتٌ) و(بَيَضاتٌ)، فيفتحون بلا قلب[٦].

---

(١) الأصول في النحو :٣/ ٣٦٥.

(٢) في الألفية، وهو قوله: وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

(٣) المقاصد الشافية: ١/ ٢٠٠.

(٤) ومنها: رسالة دكتوراه: (لغات طيء) جامعة أم القرى ١٤٠٢: محمد تركستاني، ولهجات العرب في القرآن: عبدالله جبري، وأثر اللهجات العربية في توجيه المعنى: نسرين عطوات، اللهجات العربية (لهجة قبيلة أسد): علي غالب، ولهجة ربيعة وأثرها في الدراسات اللغوية والقرآنية: مثنى الخالدي.

(٥) الكتاب: ١/ ١٢٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٠٠.

ومنه: "أن بني عقيل يجرون بـ (لَعَلَّ) مفتوحة الآخر، ومكسورته"[١].

ومنه أنّ: "الفراء سمع بني سليم تقول: مكاني، يريد: انتظرني في مكانك"[٢].

ومما اختصت به بنو سليم كسر الميم من (مُنذ)، و(مُذ) "فتقول بنو سليم: (مِنذ) و(مِذ) بكسر الميم"[٣]، وكذلك اختصت "بنو سليم بأنهم يفتحون لام الأمر نحو: لَيقمْ زيد"[٤].

وجاء على الثاني -وهو التعبير عن قلة المتكلمين بالنسبة إلى العرب، أو قبيلتهم- قول سيبويه: "وسمعنا بعض بني تميم من بني عديٍّ يقولون: (قد ضَرَبتِهْ وأَخَذتِه)، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الذي بعدها لا لإعراب يحدثه شيءٌ قبلها"[٥].

ومنه قول السيرافي مفسرا نص سيبويه: (وقد فتح قومٌ أمسِ في مُذ): "وهم بعض بني تميم، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم تركوا صرفه"[٦].

ومنه "ما روي عن بعض بني أسد قولهم: (غَضْبانَة)، و(عَطْشَانَة)، فألحق النون تاء التأنيث، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة، لا بالصيغة"[٧].

ومنه إلحاق الفعل الجامد (نِعْم) علامة التثنية والجمع مطابقا للتمييز "حكى الأخفش عن بعض بني أسد: (نِعْما رجلين الزيدان)، و(نِعْمُوا رجالًا الزيدون)، و(نِعْمَتْ رجالًا)، و(نِعْمَتْ

(١) شرح التسهيل:٢/ ٤٧.

(٢) شرح التسهيل:١/ ١٣٨.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥١٢.

(٤) تمهيد القواعد: ٩/ ٤٣٠٤.

(٥) الكتاب: ٤/ ١٨٠.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٢٢٩.

(٧) شرح المفصل: ١/ ١٨٦.

نساءً الهندات)"[١].

ونقل "أبو زيد عن بعض بني فزارة قولهم: هما كِسَايَانِ، وخِبَايان، وفَضَايان، فيحول الواو إلى الياء، قال: والواو في هذه الحروف أكثر في الكلام"[٢].

ومنه "قول اللحياني عن بعض بني أَسد وَقيس: هِيْ فعلت ذَاك بإسكان الياء"[٣].

ومنه قول خالد الأزهري: "وأما الكسر فالصحيح أنه لُغَيَّةٌ، سمع الأخفش من ناس من بني عقيل: (مُدِّهِ، وعَضِّهِ) بالكسر"[٤]، والكثير : مُدُّه وعَضُّه.

وقد يجتمع الوصفان في الشاهد الواحد أي: القلة في المسموع، وقلة المتكلمين به كما في قول سيبويه: "وزعم الخليل -رحمه الله- أنه سمع عربيا يقول: ما أنا بالذي قائِلٌ لك شَيئا. وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه: أَيهمْ قَائِل لَك شَيْئا"[٥]، فوصف المسموع بأنه (قليل)، ووصف المتكلمين به أيضا بالقلة.

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٢.

(٢) لسان العرب١: / ٢١.

(٣) المحكم:٤/ ٣٤١.

(٤) شرح التصريح: ٢/ ٧٦٤.

(٥) الكتاب :٢/ ٤٠٤.

المبحث الخامس:

مجالات المحكوم عليه بـ (القلة)

تعددت مجالات المحكوم عليه بـ (القلة)، فنجد أن النحويين ذكروا القلة في أربعة مجالات، وهي (القرآن الكريم، والحديث الشريف، ولغة العرب النثرية، والشعر العربي).

وفائدة نسبة القليل إلى مصدره أنه قد يكون الشيء قليلا في مصدر كثيرا في آخر، كمثل التحقيق في همز (نبيء)، فسيبويه عدَّه من القليل[١]، ونسب النحويون هذه القلة إلى كلام العرب لا لكل كلام عربي؛ لأنه قد اطرد في القرآن على قراءة نافع[٢].

ومن الفوائد التي نعرفها من القليل بذكر مصدره أن القليل قد لا يرد في مصدر آخر، كحذف الخبر بعد (إذا) الفجائية قال عنه ابن مالك: "والحذف بعد (إذا) قليل؛ ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت غير محذوف، كقوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾[طه:٢٠]، ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾[الأعراف:١٠٨]، ﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[يس:٥٣] "[٣].

فالمجالات أربعة كما ذكرت آنفًا، فأما المجال الأول -وهو ذكر القليل في كلام العرب المنثور- فهو أكثرها ذكرًا في كلام النحويين، وتنوعًا في حجم المسموع فيه ما بين سماع عن العرب، أو عن قبيلة، أو عن بعض القبيلة، وكذلك تفاوتت نسبة القلة فيه، فهناك (القليل)، و(القليل جدا) وقد عرضنا ذلك سابقًا، فأغنى عن إعادة ذكره هنا.

وأما المجال الثاني وهو الحديث الشريف، فلقلة استشهاد النحويين بالحديث؛ ندر الحكم

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٥٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٧/ ١٧١.

(٣) التذييل والتكميل: ٣/ ٢٧٩.

عليه بالقلة، أو الكثرة، ولم أعثر في كتب النحويين على ذكر القليل في الحديث.

وأما المجالان الثالث والرابع فهما القلة في القرآن الكريم، والقلة في الشعر، ودونك التفصيل فيهما:

(١)- القلة في القرآن الكريم

ومرادنا بالقلة في القرآن هنا هي قلة وجوده في القرآن عامة في كل قراءاته، وأما قلة من قرأ به فإن هذا كثير جدًا، فالقراءات الشاذة هي من هذا الضرب.

فمن القليل في القرآن إمالة الألف المقصورة حال النصب قال الشاطبي: "قد نقلوا عن القُرَّاء إمالة هذه الألف حالة النصب كقوله تعالى: ﴿أَوۡ كَانُواْ غُزًّى﴾[آل عمران:١٥٦]، و﴿قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتٗى﴾[الأنبياء:٦٠]، وقد اعتذر بعضهم عن هذا بأن المنصوب الممال قليل في القرآن مع أن العرب تشبّه الأصلي بالزائد، والزائد بالأصلي، فيجرى حكم أحدهما على الآخر، فلا دليل في الإمالة على هذا إلّا أنّ ابن الأنباري حكى أنّ العرب تقول: (رأيتُ فتى)، فتميل الألف إلى الياء"[(١)].

ومنه قلة حذف النون من (يكن) قال الزجاج: "الأصل في (يكن): (تكون) فسقطت الضمةُ للجزم، وسقطت الواو لسكونها، وسكون النون. فأَما سقوط النون من (تكن) فأكثر الاستعمال جاء في القرآن بإثباتها، وإسقاطها قليل، قال الله عز وجل ﴿۞ إِن يَكُنۡ غَنِيّٗا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾[النساء:١٣٥]"[(٢)].

وقد يكون القليل في القرآن لهجة من لهجات العرب فيروى بطريق أحد القراء، فيكون قليلا في كلام العرب؛ لأنه روي عن قبيلة وليس عن إجماع العرب، ويكون قليلا في القرآن؛ لأنه روي عن واحد من القراء أما قراءة الجمهور فوافقت قراءتهم لغة أكثر العرب قال أبو حيان: "وقرأ نافع وحده: (مَيْسُرة)، بضم السين، والضم لغة أهل الحجاز، وهو قليل كـ (مَقْبُرَةٍ، وَمَشْرُفَةٍ، وَمَسْرُبَةٍ).

(١) المقاصد: ٨/ ١١.

(٢) معاني القرآن للزجاج: ٢/ ٥٢

والكثير مَفْعَلَةٍ بفتح العين. وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغة الكثيرة، وهي لغة أهل نجد"[١].

(٢) - القلة في الشعر

وأكثر ما يستشهد به النحويون في التقعيد النحوي بأشعار العرب لوفرتها في كلامهم. ولما كان الشعر مخصوصا بجواز العدول عن القاعدة في بعض الأحكام، وتسمية ذلك بالضرورة، فإن النحويين قسموا الضرورة إلى ضرورة مقيسة، وضرورة غير مقيسة[٢]، وغالب ما جعلوه من الضرورة غير المقيسة هو مما جاء قليلا في الشعر، فمما جاء قليلا في الشعر:

قال سيبويه في جواز دخول نون التوكيد في الجزاء: "وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب كما في قول الشاعر:

مَنْ يَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بآيِبٍ أَبَدًا وقتلُ بَني قُتَيْبَةَ شَافِي[٣]

شبهه بالجزاء حيث كان مجزوما، وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى"[٤].

وقلّ لحاق نون الوقاية لـ (لعلّي) "وَأَكْثر مَا جَاءَ بِغَيْر نون؛ لأن اللام تشبه النون، فلما ثقل اجتماع النونات، ثقل دخول النون على اللام المشددة، وقد جاء (لعلني) في الشعر"[٥]، قال أبو البركات الأنباري تعليقا على قلة وروده في الشعر: "وذلك قليل"[٦]، وقال العكبري: "(لَعلّني)

(١) البحر المحيط في التفسير: ٢/ ٧١٧، وينظر: السبعة في القراءات: ١٩٢.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٢/ ٧١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٦٨.

(٣) البيت من الكامل، وهو لبنت مرّة بن عاهان في خزانة الأدب: ١١/ ٣٨٨، ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٦٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: ٤٣٣، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥، والهمع: ٢/ ٦١٥.

(٤) الكتاب: ٣/ ٥١٥.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢١٩.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٨٣.

قَليلٌ جدّا"[١].

ومنه إقامة الصفة مُقام الموصوف وهو "إنما يحسن في الصفات المحضة، فإذا لم تكن محضة وكانت شيئا ينوب مناب الصفة من مجرور، أو جملة، أو فعل، لم يجز إقامتها مقام الموصوف، لا يجوز (جَاءَني مِنْ بَنِي تَمِيم) وأنت تريد رجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيم، وقد جاء شيء قليل من ذلك في الشعر"[٢].

ومنه قول ابن السكيت: "أمْحَل البلد، فهو ماحل، ولم يقولوا مُمْحِلٌ، ... وربما جاء في الشعر، وهو قليل"[٣].

وقول ابن خشاب: "ولا يقولون في (جَمَلٍ): جَمْلٌ، وإن جاء تخفيف المفتوح فقليلٌ في الشعر"[٤].

ومنه إثبات ألف (ما) الاستفهامية على رأي بعض النحويين، قال ابن يعيش عن هذه الألف: "وربّما أثبتوها في الشعر، وهو قليلٌ"[٥].

وقال أبو حيان: "ولا يجوز حذف حرف النداء من المشار على مذهب البصريين، ويجوز على مذهب الكوفيين، وقد جاء في الشعر حذفه -وهو قليل- نحو قول رجل من طيء:

إِنَّ الْأُولَى وَصَـــفُوا قَوْمِي لهم فيهم هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا"[٦]

(١) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦٠.

(٢) شافية ابن الحاجب: ٤/ ٣٥٩.

(٣) تاج العروس: ٣٠/ ٣٩٢، مادة: (محل).

(٤) المرتجل في شرح الجمل: ١٢٧.

(٥) شرح المفصل: ٢/ ٤١٠.

(٦) البحر المحيط في التفسير: ٣/ ٢٠٠.

والبيت من البسيط وهو بلا نسبة: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٩٢، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٠٩، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٣٥٠، وشرح الأشموني: ٣/ ١٩، وحاشية الصبان: ٣/ ٢٠٢.

الخاتمة

تتبع البحث مدلول القليل ومراتبه في المدونات التراثية والمعاصرة، واتضح من توظيف النحويين لمصطلحات مراتب المسموع القليل ضبابية هذه المصطلحات، وعدم وجود حد فاصل يفصل بين مراتب القلة، مما عكس ذلك في عشوائية التطبيق لهذه المفاهيم، فيستعمل للمسموع الواحد مرتبتان أو أكثر من مراتب القلة، وقد يقع الخلط بين مرتبة النادر والقليل في كثير من المواضع.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- لا تكاد تجد مسموعا اتفق النحويون في نسبته إلى مرتبته التي يستحقها، فالنص الواحد تختلف مرتبته السماعية من نحوي لآخر، إلا أن القاسم المشترك بينهم هو عزو ما هو قليل في مراتب القلة، وما هو كثير في مراتب الكثرة.

٢- لكل مرتبة من مراتب الكثرة وهي: (الكثير، والمطرد، والغالب) ما يقابلها من مراتب القلة، أو الندرة، وهو أمر غفل عنه كثير من النحويين فنتج عن ذلك الخلط بين هذه المراتب، فلا يدرك المتعلم متى يطلق على المسموع (قليل)، أو (نادر)، أو (شاذ) وهذه المراتب الثلاث وإن كانت تنتمي إلى مظلة (القلة) إلا أن لكل مصطلح اعتبار مختلف في التقعيد النحوي.

٣- صعوبة تحديد النسبة العددية للمترتبة السماعية، فالقليل قد يطلق على مسموع واحد، وقد يطلق على أكثر، أي: أن معيار القلة متفاوت فقد يكون قليلا باعتبار، وكثيرا باعتبار آخر، والمعول في ذلك هو ما يقابله من مراتب الكثرة.

٤- استعمل النحويون مصطلح (القليل) في سياقين: سياق يوصف به المسموع بـ(القلة) في مقابل (الكثرة)، وهذا هو الأصل عند إطلاق اللفظ، فيكون في هذه الحال أضعف درجة في بناء الأحكام.

وسياق آخر: وهو سياق القياس فيكون قليلا في السماع إلا أنه في اتخاذه أصلا للقياس بمثابة

الكثير، وذلك أنه في هذه الحالة ينظر إلى ما ورد من هذا (القليل)، فإن لم يكن له مخالف، فإنه يتساوى في مرتبته مع الكثير.

٥- يستشف من مقاربة ابن هشام أن (القليل) (دون الكثير، وأكثر من النادر)، ولكل مرتبة رئيسية مراتب فرعية تنحدر منها، فالقليل ينحدر منه اليسير، والنزر، والأقل، وما لم يكثر.

٦- قد يصطلح النحوي على مرتبة من مراتب المسموع القليل ويخرجها من القياس، كالنزر، فيطلق هذه المرتبة على كل قليل لا يقاس، وهذا الأمر غير مطرد عند النحويين أي: أن المرتبة نفسها قد يستعملها نحوي آخر ويقيس عليها.

٧- القليل عند بعض العرب، قد يكون ممتنعا في بعض اللهجات، وهذا ما يجعل القليل-في الغالب- مقصى من القياس.

٨- نسبة القليل إلى مصدره المسموع، يشير في كثير من الأحيان إلى كثرته في مصدر آخر، فإذا نُصّ على قلته في النظم -مثلا- فإن ذلك يوحي بكثرته في النثر.

٩- قد يكون القليل في القرآن لهجة من لهجات العرب فيروى بطريق أحد القراء، فيكون قليلا في كلام العرب؛ لأنه روي عن قبيلة وليس عن إجماع العرب، ويكون قليلا في القرآن؛ لأنه روي عن واحد من القراء أما قراءة الجمهور فوافقت قراءتهم لغة أكثر العرب.

١٠- يطلق النحويون على ما سمع قليلا في النظم (ضرورة غير مقيسة)، في مقابل ما سمع كثيرا فصار مقيسا في الضرائر.

ثبت المصادر والمراجع

- الاحتجاج بالشعر في اللغة لمحمد حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الأحكام النحوية بين الثبات والتحول لوليد عبد الباقي، دار غريب، القاهرة، ٢٠١٤م.
- الأصول لأبي بكر بن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ، بيروت، ط٤، ٢٠١٥.
- الإغراب في جدل الإعراب، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٧١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الانباري، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦ م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨ م.
- أساس البلاغة ت: محمد السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- ألفية ابن مالك لمحمد ابن مالك، دار التعاون، مكة .
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي، ت: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٧ م
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط١٤٢٠.
- التذييل والتكميل لأبي حيان الاندلسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد لمحمد بن مالك، ت: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧ م.
- تصحيح الفصيح لابن درستويه، ت: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري، ت: عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط:٢، ١٩٩٦ م

- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م
- تمهيد القواعد لناظر الجيش، ت: علي فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، مصر ، ط:١، ١٤٢٨هـ.
- توجيه اللمع لابن خباز، ت: فايز زكي ،دار السلام للطباعة والنشر، مصر ، ط:٢، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- توضيح المقاصد لبدر الدين المرادي، ت: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط:١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- توفيق الرب المنعم بشرح صحيح الإمام مسلم لعبدالعزيز الراجحي، مركز عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، ط:١، ٢٠١٨ م.
- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت ط: ١، ١٩٨٧م
- خزانة الأدب للبغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، ت: محمد النجار، الهيئة المصرية، ط:٤، ١٩٩٩م
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، ت: محمد الدالي، دار صادر ط: ٢، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- شرح الأشموني، لعلي الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، ت: محمد عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط:٢٠ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح ابن الناظم لبدر الدين بن مالك، ت: محمد باسل، دار الكتب العلمية، ط:١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل لمحمد بن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، و محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

- شرح التصريح لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- شرح التصريف للثمانيني، ت: إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد،ط:١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م
- شرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي، ت: أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، ت: محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ت: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط:١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام، ت: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا
- – شرح صحيح البخاري لابن بطال، ت: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط: ٢، ٢٠٠٣م
- شرح الكافية الشافية لمحمد بن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٩٨٢ م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ت: عبد المعطي قلعجي، شركة القدس، القاهرة، ط:١، ٢٠١٦م.
- شرح المفصل لابن يعيش الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١ م.
- الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس، دار الكتب العلمية. بيروت، ط١، ١٩٩٧م
- فتح الباري لابن حجر العسقلاني، ت: محمد عبد الباقي، دار المعرفة، لبنان، بيروت، ١٣٧٩م.
- علل النحو لابن وراق، ت: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط:١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- العين للخليل بن أحمد، ت: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ط٢.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، ت: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط: ١، ١٤١٢هـ.

- القليل والنادر في الاستعمال عند النحاة رسالة ماجستير لمحمد الحمدان، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.
- الكليات لأبي البقاء الحنفي الكفوي، ت : عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور الرويفعي، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ ه
- اللباب لأبي البقاء العكبري، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط:١، ـ١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، لإبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- اللمع، لأبي الفتح ابن جني، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه، ت: أحمد عطار، مكة المكرمة، ط:٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢١ هـ .
- المحيط في اللغة لإسماعيل **بن** عباد، ت: محمد آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط:١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- المخصص لابن سيده المرسي، ت: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م.
- المزهر لجلال الدين السيوطي، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط:١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥هـ
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين **بن** عقيل، ت: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٥ هـ.

- مسند ابن أبي شيبة لعبد الله العبسي، ت: عادل العزازي و أحمد المزيدي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد الحموي، المكتبة العلمية، لبنان، بيروت، ١٩٩٨م
- المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية لمحمود الريامي، كنوز المعرفة، الأردن، عمان، ط١، ٢٠١٧م.
- معاني القرآن للزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، بيروت، ط:١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن للفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط:١ .
- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ت: مازن المبارك و محمد علي، دار الفكر، دمشق، ط:٦، ١٩٨٥م.
- المقاصد الشافية لأبي إسحاق الشاطبي، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ، ط١، ٢٠٠٧ م.
- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، بيروت، ١٩٧٩م.
- المقصور والممدود لأبي العباس بن ولاد، ت: بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م.
- الممتع لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط:١، ١٩٩٦م.
- المنصف، لأبي الفتح ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط:١، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.
- منهاج السنة لابن تيمية، ت:محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:١، ١٩٨٦ م
- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لجمال الدين الجوزي، ت: محمد الراضي، مؤسسة الرسالة - لبنان/ بيروت، ط:١، ١٩٨٤م
- النظرية اللغوية في التراث العربي لمحمد عبد الدايم، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٥م.
- الهمع لجلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر

فهرس الموضوعات

المحتويات

الملخص ١٨٢٧

المقدمـــة ١٨٣٠

التمهيد: السماع في النحو العربي ومراتبه ١٨٣٣

المبحث الأول: مفهوم (القليل) ١٨٣٦

المبحث الثاني: المصطلحات المعبر بها عن القليل ١٨٤٦

المبحث الثالث: تفاوت مستويات القليل ١٨٥٨

المبحث الرابع: تنوع المقصود بالوصف بـ (القليل) ١٨٦١

المبحث الخامس: مجالات المحكوم عليه بـ (القلة) ١٨٦٩

الخاتمة ١٨٧٣

ثبت المصادر والمراجع ١٨٧٥

فهرس الموضوعات ١٨٨٠